

العنوان: التكييف القانوني والشرعي للدعاية

الدكتور: علي سلطاني العاتري

جامعة تبسة

ملخص

لم يحظى الجانب القانوني لموضوع الدعاية باهتمام كبير من طرف رجال القانون، كما أن علماء المسلمين المعاصرين لم يولوا العناية اللازمة للموضوع، خاصة ونحن في عصر التكنولوجيا التي جعلت الإعلام يحتل الريادة في توجيه الأمم والشعوب، مما كرس الهيمنة الإعلامية الغربية التي نفننت في أساليبها الدعائية المغرضة للإجهاز على امتنا، ولا أن الدعاية قد ينتج عنها أعمالا عدائية تضر بالفرد والمجتمع ترتقي إلى مستوى التجريم ويستحق مرتكبيها العقاب، والأسئلة المطروحة على الهيئات العالمية والمجالس التشريعية المحلية هو: ما مدى قانونية الأعمال الدعائية؟ وعل الباحثين في المسائل الشرعية تطرح مسألة الإطار الشرعي للدعاية

Summary

The legal aspect does not enjoy being propaganda with great interest by the lawyers, and contemporary Muslim scholars did not pay the necessary care subject, especially in this age of technology that has made the media occupies the leadership in the guide of nations and peoples who devoted Western domination of the media who has mastered the methods of tendentious propaganda to get rid of our nation, and that advertising can lead hostile acts harmful to the individual rise and society in crime and the authors deserve to be punished, and issues in global organizations and local legislative councils is: What is the legality of the propaganda business? Ibx researchers in the medico-legal issues raise the question of the legal framework for propaganda

مقدمة: إن تطور الصراع بين بني البشر وتعدد أصنافه وتنوع أشكاله قاد الإنسان إلى ابتكار أساليب جديدة في الصراع تمكنه من التغلب على خصمه بأقل جهد وتكلفة، وتعتبر الدعاية إحدى طرق الصراع في العصر الحديث، وميدان حرب الدعاية ميدان فسيح يشمل كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية ولذا كان التصدي لها ومواجهتها بالأسلوب العلمي والسند القانوني جزء من الدفاع عن مصالح الأمة.

ونظرا للخطورة المتنامية لحرب الدعاية بدأت الدول وحتى الهيئات الدولية تفكر في المواجهة القانونية لهذه الظاهرة، وخاصة بعد ظهور ما اصطلح على تسميته بالإرهاب الدولي، فعقدت المؤتمرات والندوات، بل وإنشأت المحاكم، لمحكمة الخارجين عن القانون الدولي. وفي ظل هذا التسارع المحموم انبرت الحاجة إلى سن التشريعات والقوانين التي تبين الحكم القانوني، الذي يكون فيما بعد الفيصل في تجريم أي نشاط من شأنه أن يدعم العمل الإرهابي سواء كان دعما ماديا أو معنويا، ومن ثم طرح العمل الدعائي كفعال تحريضي على الإرهاب. ونظرا لاتساع المصطلح وعدم دقته طرحت العديد من التساؤلات المشروعة حول طبيعة الأعمال الدعائية التي يمكن أن تعتبر عملا تحريزيا، وانطلاقا من هذا التصور ارتأيت طرح التكييف القانوني والشرعي للدعاية من خلال التعريف القانوني للدعاية، والنصوص التشريعية العقابية العربية، معرجا على ما جادت به الشريعة الإسلامية في هذا الباب وستتناول الموضوع في المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار القانوني للدعاية

المبحث الثاني: ضوابط الدعاية وأحكامها في الشريعة

المبحث الثالث: حكم توجيه الدعاية تجاه الأعداء

المبحث الأول: الإطار القانوني للدعاية: رغم كثرة البحوث في موضوع الدعاية وتنوعها في التخصصات المتعددة كالسياسة والإعلام والحرب النفسية والاستراتيجيات العسكرية، إلا أن الجانب القانوني للموضوع لم يحظى باهتمام كبير من طرف رجال القانون، والأسئلة المطروحة على الهيئات العالمية والمجالس التشريعية المحلية هو: ما مدى قانونية الأعمال الدعاية خاصة وأن الدعاية قد تنتج أعمالا عدائية تضر بالفرد والصالح العام؟ وإلى أي مدى يمكن تجريم الدعاية؟ خاصة في ظل ما يسمى الحرب على الإرهاب التي تعتبر كثيرا من الدعايات تحريضا على الإرهاب؟

المطلب الأول: الإطار القانوني العام للدعاية: يعتبر المرسوم الإسباني الصادر في 1944/12/23 المعدل في 1946/07/17 نموذجاً للتعريف القانوني الواسع للدعاية، وتنص المادة رقم 251 منه على ما يلي:

1- "كل شخص يقوم بدعاية من أي نوع داخل أو خارج إسبانيا لأي غرض من الأغراض الآتية سيكون معرضاً للعقوبة والغرامة".

2- "يعتبر دعاية كل طباعة لأي نوع من الكتب أو النشرات أو الإعلانات توزع باليد أو الصحف أو أي نوع من النشرات الفوتوغرافية الأخرى وكذلك توزيعها أو حيازتها بقصد أو الخطب أو الإذاعة اللاسلكية أو أي عمل آخر يساعد على النشر.¹ وهناك تعريف ضيق للدعاية في قانون تسجيل الوكالات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1938 جاء فيه: يتضمن لفظ الدعاية السياسية أي اتصال بالسماع أو الرؤية أو الرسم أو الكتابة أو الصور أو أي اتصال يقوم به أي شخص بالشروط الآتية:

أن يكون مديراً أو يعتقد الشخص الذي ينشرها ويقصد أن ينشر به أو يغير أو يقنع أو يسعى إلى تأثير من أي نوع كان على من يلقي عليه سواء كان شخصاً أو قطاعاً من الشعب في داخل أو خارج الولايات المتحدة، ويهدد المصالح أو السياسة العامة أو السياسات والعلاقات المتبعة مع حكومة دولة أجنبية أو حزب سياسي أجنبي، أو السياسات التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية، أو ينشر روح الانقسام العنصري أو الديني أو الاجتماعي.

أن يناصر أو يؤيد أو يثير أو ينشر أي اضطراب عنصري أو اجتماعي أو سياسي أو ديني أو عصيان مدني واضطراب تستعمل فيه القوة أو العنف في جمهورية أمريكية أخرى أو الإطاحة بأي حكومة أو هيئة سياسية بأساليب تنطوي على القوة والعنف. ومن معاني كلمة نشر أن ينقل أو يتسبب في نقل الرسائل إلى الولايات المتحدة أو بأي وسيلة أو طريقة أخرى بين الولايات وبعضها البعض.²

والتعريف الإسباني أوسع مدى وأكثر دلالة لأنه يسوي بين الدعاية والنشر، أما التعريف السائدة في الولايات المتحدة فهي قاصرة على تحديد بعض الأوصاف للكلمات مما أدى إلى قصر اللفظ على أنشطة معينة بعينها.

التعريفات القانونية للدعاية امتداداً للتشريعات الخاصة بقوانين الصحافة والمطبوعات المتداولة في أنحاء العالم والتي وقفت طويلاً عند التعريف القانوني لكلمة مطبوع ومنشور لتحديد مفهومها تحديداً دقيقاً.

وإذا كانت معظم دول العالم سنت قوانين للصحافة والنشر فإن هذه التشريعات لا تقف طويلاً عند تعريف الدعاية، بل كثيراً ما نجد خلطاً بين النشر والدعاية وحتى القانون الإسباني المشار إليه آنفاً رغم شموله واتساعه إلا أنه مزج بين الفكرة والوسيلة، كما أن التعريف الأمريكي صنف بعض الدعايات الضارة من وجهة النظر الأمريكية.

ومهما يكن فإن التعريفات القانونية للدعاية هي بمثابة نصائح وتوجيهات لتلبية احتياجات معينة في بعض المجتمعات، ولم تصل بعد إلى مستوى الشمول والتعميم الذين يصبو إليهما الفكر الإنساني.

المطلب الثاني: الدعاية في القوانين العربية: قد لا نجد نصوصاً واضحة في القوانين الجنائية العربية أو قوانين العقوبات تنص صراحة على تجريم حده وتعريفه تعريفاً دقيقاً يبين عليه بعد ذلك التجريم والعقاب ومن ثم جاءت الإشارات الواردة في القوانين العربية عامة ومنصبة على الآثار التي تترتب على بعض الممارسات، كالمساس بأمن الدولة أو نشر الأخبار الكاذبة وفيما يلي استعراض لبعض النصوص القانونية العربية التي أشارت للأفعال التي يمكن أن تصنف من باب الدعاية وما يترتب على الإقدام عليها من عقوبات.

أولاً: قانون العقوبات المصري³: نصت المادة 80 مكرر "في الفقرة (ج) يعاقب بالسجن كل من أذاع عمداً في زمن الحرب أخباراً وبيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرصة أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة أو إثارة الفزع بين الناس أو إضعاف الجلد في الأمة. وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا ارتكب الجريمة نتيجة التخابر مع دولة أجنبية، وتكون الأشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكب الجريمة نتيجة التخابر مع دولة معادية.

وفي المادة 80 مكرر الفقرة (د) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن (100) جنيه ولا تجاوز (500) جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مصري أذاع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرصة حول الأوضاع الداخلية للبلاد، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو هيبتها واعتبارها أو باشر بأي طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد وتكون العقوبة السجن إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب.

وفي المادة 120 مكرر الفقرة (1) يعاقب بالحبس وبغرامة مالية لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائتي جنيه كل من أذاع عمداً أخباراً أو إشاعات كاذبة أو مغرصة أو بث دعاية مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصالح العامة، وتكون العقوبة السجن وبغرامة لا تقل عن 100 جنيه ولا تتجاوز 500 جنيه إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب.

ثانياً: قانون العقوبات السوري⁴: ورد في المادة 285 من قام في سوريا في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعاية ترم إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية يعاقب بالاعتقال المؤقت⁵.

وفي المادة 286 الفقرة 1- يستحق العقوبة نفسها من نقل في سورية في الأحوال عينها أنباء يعرف إنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة.

إذا كان الفاعل يحسب أن هذه الأنباء صحيحة فعقوبتها بالحبس ثلاثة أشهر على الأقل⁶.

وفي المادة 287 كل سوري يذيع في الخارج وهو على بينة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو من مكانتها المالية يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأقل وبغرامة تتراوح بين خمسين وخمسمائة ليرة. ويمكن للمحكمة أن تقضي بنشر الحكم⁷.

وورد في المادة 309 الفقرة 1- من أذاع بإحدى الوسائل العلنية وقائع أو مزاعم كاذبة لإحداث التدي في الأوراق النقد الوطنية ولزعزعة الثقة من متانة نقد لدولة وسنداها وجميع الإسناد ذات العلاقة بالثقة المالية يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مائتين وخمسين ليرة إلى ألف ليرة⁸.

ثالثاً: قانون العقوبات الإماراتي⁹: جاء في المادة 187 مكرر الفقرة 2 "يعاقب بالحبس وبالغرامة كل من أستعمل أية وسيلة من وسائل الإيصال أو وسائل تقنية المعلومات أو أية وسيلة أخرى في نشر معلومات أو أخبار أو التحريض على أفعال من شأنها تعريض أمن الدولة للخطر أو المساس بالنظام العام.

كما ورد في المادة 198 مكرر "يعاقب بالحبس كل من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرصة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

ويعاقب بذات العقوبة كل من حاز بالذات أو بالوساطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أياً كان نوعها تتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة الأولى إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر.

وتكون العقوبة السجن المؤقت إذا كان الجاني من القوات المسلحة أو وزارة الداخلية أو الأجهزة الأمنية أو إذا تحققت الأفعال المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين داخل دور العبادة أو في الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة أو وزارة الداخلية أو الأجهزة الأمنية.

رابعاً: قانون العقوبات العراقي القديم¹⁰: نصت المادة 179 منه: - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنين من أذاع عمداً في من الحرب أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرصة، أو عمد إلى دعاية مثيرة وكان من شأن ذلك إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد أو بالعمليات الحربية للقوات المسلحة، أو إثارة الفرع بين الناس أو أضعاف الروح المعنوية في الأمة.

تكون العقوبة بالسجن المؤقت إذا ارتكبت الجريمة نتيجة الاتصال مع دولة أجنبية، فإذا كانت هذه الدولة معادية كانت العقوبة السجن المؤبد.

وجاء في المادة 180: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد عن خمسمائة ديناراً أو بإحدى العقوبتين كل مواطن أذاع عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرصة حول الأوضاع الداخلية للدولة، وكان من شأن ذلك إضعاف الثقة المالية بالدولة أو النيل من مركزها الدولي واعتبارها، إذا باشر بأية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الإضرار بالمصالح الوطنية، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب.

وجاء في المادة 210 من نفس القانون: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ديناراً بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرصة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

وورد في المادة 211 من نفس القانون: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ديناراً بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير إذا كان من شأنها تكدير الأمن العام أو الإضرار بالمصلحة العامة.

خامساً: قانون العقوبات الجزائري¹¹ نصت المادة 62 من هذا القانون: نصت المادة 62 من هذا القانون: "يرتكب جريمة الخيانة ويعاقب بالإعدام كل جزائري وكل عسكري أو بحار في خدمة الجزائر يقوم وقت الحرب بأحد الأعمال التالية:

- تخريب العسكريين أو البحارة على الانضمام إلى دولة أجنبية أو تسهيل السبيل لهم إلى ذلك والقيام بعمليات تجنيد لحساب دولة في حرب مع الجزائر.

- القيام بالتخابر مع دولة أجنبية أو مع أحد عملائها بقصد معاونة هذه الدولة في خططها ضد الجزائر.

- عرقلة مرور العتاد الحربي.

- المساهمة في مشروع لإضعاف الروح المعنوية للجيش أو للأمة يكون الغرض منها الإضرار بالدفاع الوطني مع علمه بذلك.

ونصت المادة 63 من نفس القانون: "يكون مرتكباً للخيانة ويعاقب بالإعدام كل جزائري يقوم

- بتسليم معلومات أو أشياء أو مستندات أو تصميمات يجب أن تحفظ تحت ستار من السرية لمصلحة الدفاع الوطني أو الاقتصاد الوطني إلى دولة أجنبية أو أحد عملائها على أية صورة ما وبأية وسيلة كانت.

- الاستحواذ بأية وسيلة كانت على مثل هذه المعلومات أو الأشياء أو المستندات أو التصميمات بقصد تسليمها إلى دولة أجنبية أو إلى أحد عملائها.

- إتلاف مثل هذه المعلومات أو الأشياء أو المستندات أو التصميمات بقصد معاونة دولة أجنبية أو ترك الغير يتلفها.¹²
وجاء في المادة 64 من نفس القانون "يرتكب جريمة التجسس، ويعاقب بالإعدام كل أجنبي يقوم بأحد الأعمال المنصوص عليها في الفقرات 2، 3، 4 من المادة 61 وفي المادتين 62، 63.

ويعاقب من يحرض على ارتكاب إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذه المادة والمواد 61، 62، 63 أو يعرض ارتكابها بالعقوبة المقرر للجنايات ذاتها.¹³

ونصت المادة 65 "يعاقب بالسجن المؤبد كل من يجمع معلومات أو أشياء أو وثائق أو تصميمات بغرض تسليمها إلى دولة أجنبية والذي يؤدي جمعها واستغلالها إلى الإضرار بمصالح الدفاع الوطني أو الاقتصاد الوطني.

3- كما ورد في المادة 75 من نفس القانون "يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات كل من يساهم وقت السلم في مشروع لإضعاف الروح المعنوية للجيش يكون الغرض منه الإضرار بالدفاع الوطني وهو عالم بذلك.¹⁴

وجاء في المادة 96 من نفس القانون "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 3600 دج إلى 36000 دج كل من يوزع أو يضع للبيع أو يعرض لأنظار الجمهور أو يحوز بقصد التوزيع أو البيع أو العرض بغرض الدعاية، منشورات أو نشرات أو أوراقا من شاتها الإضرار بالمصلحة الوطنية.

وإذا كانت المنشورات أو النشرات أو الأوراق من مصدر أو وحي أجنبي فإن عقوبة الحبس ترفع إلى خمس سنوات.
ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك أن تقضي في الحالتين السابقتين بالحرمان من الحقوق المبينة في المادة 14 من هذا القانون وبالمنع من الإقامة.¹⁵

سادسا: قانون العقوبات المغربي¹⁶: جاء في الفصل 182 من هذا القانون "يواخذ بجناية الخيانة ويعاقب بالإعدام كل مغربي ارتكب في وقت الحرب أحد الأفعال التالية:

ساهم عمدا في مشروع لإضعاف معنويات الجيش أو الأمة الغرض منها الإضرار بالدفاع الوطني، ويعد العسكريين وجنود البحرية من الأجانب العاملين في خدمة المغرب مماثلين للمغاربة فيما يتعلق بتطبيق هذا الفصل.

وورد في الفصل 183 "يعاقب بالحبس من خمس إلى عشرين سنة كل مغربي أو أجنبي ساهم عن علم وقت السلم في مشروع لإضعاف معنويات الجيش الغرض منه الإضرار بالدفاع الوطني.

وجاء في الفصل 185 "يعد مرتكبا لجناية التجسس ويعاقب بالإعدام كل أجنبي ارتكب أحد الأفعال المبينة في الفصل 182. وورد في الفصل 186 من نفس القانون "التحريض على ارتكاب إحدى الجنايات المنصوص عليها في لفصول 181-185 وكذلك عرض ارتكابها يعاقب بعقوبة الجناية نفسها.

المطلب الثالث: الدعاية بين الحضر والإباحة¹⁷: الأصل في الدعاية أنها نشاط اتصالي لا يحمل في ذاته ما يحضره، إلا أن الظروف التي مورست فيها أو الطريقة التي سلكتها أو النتائج المترتبة عليها هي التي تحدد حدود الحضر والإباحة بالنسبة للعمل الدعائي، فهي أداة يمكن استخدامها في الخير وتكون مطلوبة بل لازمة وضرورية وواجبة، ويمكن استخدامها في الشر، وتكون ممنوعة ومحرمة فهي سلاح ذو حدين، وعلى ضوء هذا المفهوم يمكن تحدد حدود الحضر والإباحة في ممارسة العمل الدعائي على النحو التالي:

أولا: حدود الحضر للعمل الدعائي: من المعروف شرعا وقانونا أن الأصل في الأشياء الإباحة وهذا الأصل لا يهدم إلى الأبد للقائم على علة ظاهرة معلومة أو خفية مفهومة، ولا شك أن أوضح العلل التي من شاتها تحريم أو حضر الأفعال حين يكون الفعل مضرا بمصالح جدية بالحماية¹⁸ وتأسيسا على هذا الفهم يمكن فهم أحكام الحضر في العمل الدعائي إذ إنها لا تخرج عن هذا الأصل العام، ومعنى هذا أن الدعاية تحضر كلما أضرت بالمصالح العليا للبلاد والعباد أو غلب على الظن أن من شاتها إحداث ذلك الضرر. وانطلاقا من هذا الحكم يمكن رسم الحدود القانونية التي تضبط حكم الحضر المنصرف إلى العمل الدعائي، عن طريق حصر مراتب الأضرار وأصنافها وأنواعها المترتبة على هذا العمل ومن ثم ربط الحضر بها باعتبارها سببه، ولا يخلو تشريع في الدنيا من وضع تدابير

حامية لمصالح الأمة رادعا للعاثين بها والمستهدفين لكيانها، ولا شك أن الدعاية المغرضة مضرّة بالصالح العام وقت السلم فضلا عن ذلك في زمن الحرب، وسواء وقع الفعل من وطني أو أجنبي، في داخل البلاد أو خارجها، وللأمة في ذلك وضع القيود المناسبة على حرية النشر والبت والتلقي والاستقبال كما أن لها الحق في التشويش على وسائل الإعلام الموجهة ضدها وتستهدف مصالحها¹⁹.

ثانيا: حدود الإباحة في العمل الدعائي: إذا كانت القواعد العامة كما بينا سابقا تحضّر كل أعمال النشر والإذاعة والترويج المؤدي إلى الإضرار بمالح الأمة وأفرادها، إلا أن هناك قيود ترد على القواعد العامة إما لانتفاء الضرر في بعض الحالات أو لرعاية مصلحة هي أولى بالرعاية²⁰.

فقد يكون من الواجب زمن الحرب ممارسة الحرب الدعائية ضد العدو، أو لمواجهة الفتن الداخلية، وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون العمل الدعائي عملا منظما هادفا لا يعمل على تضليل الأمة و خداعها، كما يحلو للبعض استغلال الأزمات والظروف الطارئة لكبت الحريات والإضرار بالشعب حفاظا على كراسيهم ومصالحهم لا مصالح الأمة.

كما أن العمل الدعائي المضاد لمواجهة كيد العدو ومكره وكشف أساليبه وحيله وخدعه مباح بل يصل درجة الوجوب، خاصة عند اندلاع الحروب وحلول الأزمات ويكفي قول النبي صلى الله عليه وسلم (الحرب خدعة)²¹ ولعل الوقوف على مناسبة هذا الحديث تبين المعنى الذي نريده²².

ثالثا: علة تجريم العمل الدعائي: أن تكييف الدعاية على أنها كذب مقصود موجه وتلفيق هادف أو حتى وقائع صادقة مبهوكة بمكر وخبث لإيقاع الأضرار المؤلمة بالآخرين يجعله موضع تجريم من رجال القانون²³.

ويبدو أن العلة التي من أجلها يحضّر العمل الدعائي هي الأضرار الجسيمة المترتبة على الدعاية سواء على مستوى الأمن الفردي أو الجماعي أو الدولي.

فعلى مستوى الأمن الفردي: تستخدم الدعاية للإفساد بين الناس وتسميم أجوائهم السكنية أو العملية فتصبح نوعا من الكيد والافتراء والغيبة والنميمة وقد تصل حد القذف.

وعلى مستوى الأمن الجماعي: يمكن أن تتسبب الدعاية في إثارة الحروب أو إثارة الفتن، وسيلا لبث الفرقة والخصومة والعداء، وعاملا من عوامل العصيان والتمرد، وقد تصل إلى زعزعة الأمن وإسقاط هيبة الدولة وهدم كيانها.

أما على مستوى الأمن الدولي: فإن الدعاية وسيلة من وسائل الحرب الفتاكة، وذلك بإثارة الرعب، وتخطيم معنويات الجنود والقضاء على روح المقاومة، وزعزعة الثقة بين أبناء الأمة من جهة وبينهم وبين قياداتهم من جهة أخرى.

وقد استخدمت الدعاية عبر التاريخ في الحرب والسياسة والاقتصاد وكان لها آثارها المروعة.

وقد استخدمت الدعاية عبر التاريخ في الحرب والسياسة والاقتصاد وكان لها آثارها المروعة. وقد قال أحد خبراء الدعاية "إن الراديو هو أقوى سلاح للتأثير على العقل الإنساني وفي استطاعته إخضاع الشعوب بقوة تأثيره"²⁴.

المطلب الرابع: طبيعة جريمة الدعاية: تتحدد طبيعة جريمة الدعاية بالنظر إلى طبيعة المصالح المعتدى عليها، وبالنظر إلى الأضرار المشار إليها أنفا. يمكن القول أن العمل الدعائي تنجر عنه جملة من الجرائم. الجرائم الماسة بأمن الدولة واعتبرتها معظم القوانين العقابية العربية خيانة وذلك لما تلحقه من أثر بمركز ومكانة الدولة وسمعتها بين الدول، وعلى علاقاتها الدولية.

وتكاد نصوص القوانين العربية تجمع على اعتبار الدعاية وما يتفرع عنها من أعمال من الجرائم الماسة بأمن الدولة.

أ- جريمة الإفشاء²⁵: وهي نشر وإذاعة أخبار أو بيانات أو معلومات أو وثائق يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على الدولة كالمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة أو تشكيلاتها أو تحركاتها أو عتادها أو تمويلها أو أفرادها وبصفة عامة كل ماله مساس بالشؤون العسكرية والاستراتيجية والمعلومات السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الصناعية أو المكاتبات أو المحررات أو

الوثائق أو الرسوم أو الخرائط أو التصميمات أو الصور وغيرها من الأشياء التي تستوجب اعتبارات الأمن القومي حفظها وحجبها دون أن تغفل المعلومات أو البيانات المتعلقة بالمخابرات العامة سواء كان ذلك صورة مذكرات أو مصنفاً أدبية أو فنية أي على

أية صورة أو أية وسيلة ويبدو من خلال النصوص إمكانية الظن أو تجريم بجنابة من أفشى المعلومات التي من شأنها تخفيض الإنتاج أو تفويت فرص اقتصادية على البلاد ويعود بالضرر على اقتصاد البلد.

ب- جرائم الأخبار الكاذبة²⁶: إن الأصل في حرية الصحافة هو حق نشر الأخبار طالما توافرت شروط حسن النية والمصلحة العامة والموضوعية وواجب على الإنسان أن يتحرى الدقة فلا يتسرع في نشر خبر كاذب أو تصريح مضلل قبل أن يتحقق من صحته واستهدافه المصلحة العامة ومن ثم يصبح معيار الخبر الكاذب هو تعمد الإضرار بالمصلحة العامة وإفلاق الراحة العامة أو تعكير الصلات الدولية أو النيل من هيبة الدولة أو كرامتها أو إلحاق الضرر باقتصاديات البلاد أو بمعنويات الجيش أو أن يحتوي الخبر تزويراً للحقائق.

ولابد لنا أن نشير إلى أن المشرع قد حرم نشر الأخبار الكاذبة أو المبالغ بها في أمور من شأنها أن توهن نفسية الأمة زمن الحرب وتضعف الشعور القومي.

كذلك فقد جرم المشرع من أذاع في الخارج وهو على بينة من الأمر أنباء كاذبة أو مبالغاً من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها المالية ولم تكن مكانة الدولة المالية بأقل حظاً عند المشرع من هيبة الدولة أو الشعور القومي فلقد جرم من أذاع علناً وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة لإحداث التدني في أوراق النقد الوطنية أو لزعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداها وجميع الإسناد ذات العلاقة بالثقة المالية العامة.

ج- جريمة الدعاية لدولة أجنبية²⁷: هو الاتصال بدولة أجنبية والاتفاق معها على الدعاية لها بأحد وسائل العلانية لقاء تقاضي الأموال حيث يشترط لقيام الجرم توفر ما يلي:

1- الاتصال بدولة أجنبية بأي وسيلة من وسائل الاتصال وأن يكون أثناء الاتصال قد تم الاتفاق على تقاضي الأموال لقاء الدعاية لها.

2- اتجاه إرادة الفاعل للدعاية بعد حصوله على المنفعة المالية.

د- جرائم الدعوة لقلب النظام السياسي والعصيان والاعتداء على الدستور: وهي من الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والدستور وتشمل كل من يرتكب أيّاً من الأفعال التالية:

الدعوة إلى تغيير الدستور بطريق غير دستورية، تأييد الحكم غير الدستوري ويشمل ذلك تأييد سلخ جزء من أراضي الدولة عنها، وممانعة السلطات القائمة من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور.

هـ- الدعوة إلى العصيان ضد السلطات القائمة: من استغل إحدى النزعات الدينية أو الطائفية أو المذهبية أو الإقليمية بالكلام أو الخطابة أو الكتابة لإثارة الطوائف أو المذاهب أو العناصر أو الأقاليم بعضها على بعض أو على الدولة لتمزيق وحدة الأمة أو الوطن من يثير الاضطرابات الدامية مستغلاً إحدى النزعات لتمزيق وحدة الوطن.

و- من يثير الفتن أو الاضطرابات أو يشترك فيها: كل من يثير أو يشترك في إثارة النزعات والفتن بدافع من إحدى الدول الأجنبية يعاقب بالإعدام ولعل هذا التشديد يتناسب وطبيعة الفعل الجرمي الذي يهدد استقلال الدولة ويعرض وحدتها الوطنية للخطر وبما أن الدولة هي القائمة على تحديد تشريعاتها الجزائية فمن الأولى ولأي دولة أن تسن التشريعات لتحمي وحدتها واستقلالها التي تمثل الغاية الأسمى لأي تشريع يمكن أن يُطرح.²⁸ ويمكن ان نلاحظ ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: معيار جريمة الدعاية: من خلال التشريعات العربية يبدو أن المعيار الذي يتم بمقتضاه وصف الجريمة معيار مزدوج، شخصي وموضوعي، فهو ينظر إلى قصد الجاني والمصلحة التي يريد الإضرار بها، فتكون الدعاية منشئة لجريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي، ويكون الجاني في هذه الحالة خائناً يستهدف إضعاف قوة الدفاع، بالتأثير على الاستعدادات العسكرية للجيش والتأثير على الروح المعنوية للأمة.

في حين تكون الدعاية منشئة لجريمة ماسة بالأمن الداخلي إذا استهدف الجاني عرقلة سير المصالح العمومية، وزعزعة الوضع الأمني السائد في الأمة.

ولا يخفى علينا توفر الركنين الأساسيين للجريمة في جريمة الدعاية:

الركن المادي وهو في هذه الجريمة نشاط يرى أو يسمع أو يحس أو يلمس ومعظم القوانين العقابية العربية أجملت ذلك ولم تفصله. أما الركن المعنوي ويعني القصد الجنائي فهو واضح في جريمة العمل الدعائي إذ اشترطت التشريعات العقابية العربية أن يكون الجاني قصد إذاعة الأخبار الكاذبة ومدركا لما تنطوي عليه من مبالغة أو تهويل و إثارة، وأنها مغرضة، ومتوقعا لآثاره الضارة، ومريدا إحداث تلك الآثار أو راعبا فيها على الأقل.

ثانيا: العقوبة المقررة لجريمة الدعاية: تباينت القوانين العربية في وضع الجزاءات الجنائية لها كما اختلفت في الأسباب الموجبة لتشديد العقوبة، فاعتبار الجريمة ماسة بأمن الدولة الخارجي يوجب رفع العقوبة وصلت حد الإعدام أو الأشغال الشاقة أو السجن لمدة عشرين سنة في بعض القوانين العربية، واعتبرتها جريمة خيانة أما إذا لم يكن لها هذا الاعتبار، وكانت مضرّة بالمصالح العامة غير المتعلقة بأمن الدولة تخفف عقوبتها إلى السجن لمدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات والغرامة المالية.

والخلاصة أن القوانين العقابية العربية التي قررت عقوبة الإعدام في جريمة الدعاية قد أسرفت في التشدد حتى مع اشتراط وقوع الجريمة وقت الحرب واتجاهها إلى الإضرار بالعمليات الحربية، ومع هذا يمكن قبول عقوبة الإعدام إذا كانت الدعاية لدولة معادية كإسرائيل²⁹

ونلاحظ ان القوانين العربية مالت الى التشدد في العقوبة في حالات الحرب، أو في حالة التخابر مع دولة أجنبية كما نرى أن بعض القوانين العربية قد بلغت في التخفيف في جريمة الدعاية المضرة بالمصالح العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية للأمة، إذ بلغ التخفيف في بعض القوانين العربية إلى مستوى الحبس أو الغرامة المالية وهذا لا يتناسب مع جسامة الجريمة وعظم خطرها خاصة في زمن الحرب.

ولا يفوتنا التنويه بان بعض القوانين العربية قدرت جريمة الدعاية بما يتناسب معها من عقوبة، ففرقت بين وقوعها في زمن الحرب وفي زمن السلم وبين وقوعها نتيجة التخابر مع دولة أجنبية معادية أو غير معادية، ثم صنفتها كونها وقعت ضد الأمن الخارجي أو الداخلي أو ضد السكينة العام

المبحث الثاني: ضوابط الدعاية وشرعيتها: أشرنا في الباب الأول عند حديثنا عن التعريف القانوني للدعاية إلى مدى مشروعيتها الدعاية في القوانين الوضعية. وسأتناول في هذا الفصل شرعية الدعاية أي أحكامها في الشريعة الإسلامية. ويجب ان ننبه إلى أن الدعاية الإيجابية أي الدعوة الى نشر الحق وترويج مبادئ السلام وقيم العدل لا يختلف اثنان ولا ينطح عزان في جوازها، بل ان جانبها كبيرا منها واجب شرعي. ولكن الجانب الذي سنبحث شرعيته في هذا الفصل هو الدعاية بمفهومها السلبي والأسئلة التي تتبادر الي الذهن هي هل يجوز للمسلم تعاطي الدعاية وترويجها؟ واذا كان ذلك جائزا فهل يمكن توجيه الدعاية الي بني جلدته وأبناء جنسه؟ ام ان الجواز مقتصر على توجيه الدعاية تجاه الأعداء فقط؟ وان ذلك كذلك فهل يجوز استعمال الدعاية ضد الأعداء في كل الأحوال ام ان ذلك أيضا محكوم بظروف معينة واستثناءات طارئة؟ وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها. لا بد من دراسة لحكم الدعاية في الإسلام استنادا إلى القرآن والسنة وأقوال الفقهاء .

وقد حددت الشريعة الإسلامية لأبنائها أهدافا ومقاصد عليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم لتحقيقها والمقاصد في الإسلام ما كان مصلحة عامة أو خاصة لكن كما هو معلوم، تقدم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

ولا شك أن للوصول إلى تلك المقاصد لا بد من وسائل وآليات، وحكم الإسلام في هذه الوسائل والآليات ليس محمدا سلفا بل إن كل مصلحة للمسلمين وجب تحقيقها بشتى الوسائل الممكنة.

قال القرافي: "المقاصد وهي المتضمنة للمصالح والمقاصد في أنفسنا والوسائل هي الطرق المفضية إليها وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحريم وتحليل غير أنها أفضل مرتبة من المقاصد في حكمها.

والوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل وإلى أفصح المقاصد أفصح الوسائل وإلى ما يتوسط متوسطاً ومما يدل على حسن الوسائل الحسنة قوله تعالى: + مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ۗ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ 30

والقاعدة أنه كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة فإنما تبع له في الحكم³¹

ويقول ابن القيم: "لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها، كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفنائها إلى غايتها، وارتباطها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفنائها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل، فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه، فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنها أن يقرب حماه، ولو أباح الوسائل، والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه بأبي ذلك كل الإباء"³²

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن الوسيلة تشرف بشرف الغاية والمقاصد المفضية إليه، وكلما كان المقصد شريفاً كانت الوسيلة شريفة.

والدعاية نشاط اتصالي لا يحمل في ذاته أي معنى للحل أو الحرمة وإنما يترتب حكمه على ما يفضي إليه من نتائج، فإن استخدمت الدعاية في خدمة مصالح الأمة فهي مباحة ومستحسنة بل واجبة إذا تعينت وسيلة لتحقيق تلك المصلحة، وإن استخدمت في الإضرار بمصالح الأمة فهي محرمة.

وستقدم للحديث عن حكم الدعاية في الإسلام ببسط جملة من الأخلاف والفضائل التي ان تحلى بها الفرد حمى نفسه أولاً ودولته ثانياً من تأثير دعايات خصومه، وهي بمثابة سياج منيع يقي المسلمين مما يتعرضون له من التضليل والتحرير والتزييف المبرمج والمخطط له من قبل الأعداء والخصوم

وستتناول هذا المبحث في المطالب التالية:

المطلب الأول: ضوابط الدعاية

المطلب الثاني: حكم ممارسة الدعاية داخل المجتمع الإسلامي

المطلب الثالث: حكم ممارسة الدعاية تجاه الأعداء

المطلب الأول: ضوابط الدعاية: يسد الإسلام منافذ الحرب الدعائية ويرشد إلى مقومات وقائية وأساليب تحصينه ضدها على نحو لا تتسامى إليه أفضل النظم الوضعية ويتضح ذلك فيما يلي. وقد واجه الإسلام الدعاية في شقين متوازيين، أولاهما تحصين الصف الإسلامي وحمايته من تأثير دعاية الأعداء، وإشاعة الثقة بسياسات قادته وكفاءاتهم وتدريبهم وإعدادهم وقدراتهم في التصدي لمخططات الأعداء، وثانيهما الطرق والأساليب الممكنة لمواجهة دعاية العدو حال وقوع الأمة تحت تأثيرها وستتناول ذلك في هذا المبحث.

وذلك بتحسين المسلمين ضد دعايات الأعداء وشائعاتهم، والإبقاء على الروح المعنوية مرتفعة لدى الفرد المسلم للتصدي للحرب الدعائية الشرسة التي تشن ضده، وإزالة الآثار المترتبة على استجابة بعض أفراد المجتمع للدعاية، وهذا أمر بالغ الأهمية خاصة ونحن نعاني من تخلف ثقافي وفكري يجعلنا عرضة للحملات المغرضة في زمن الانفتاح الإعلامي الكبير أو قل زمن الانكشاف الإعلامي الخطير.

واعتقد أن الإسلام كمنهج كامل شامل لمناحي الحياة كلها لم يهمل هذه القضية الهامة في حياة المسلمين المستهدفين منذ بروزهم على وجه البسيطة لما يحملونه من هدي وأمن وسلام للبشرية تاباه النفوس المريضة والعقليات المتسلطة. ويمكن أن نوجز أهم طرق الوقاية والحماية من دعايات العدو في المنظور الإسلامي في المطالب التالية:

أولاً: الصدق

ثانياً: التبين والتثبت

ثالثاً: الحذر والحيطه

رابعاً: الإعراض عن اللغو

خامساً: الشورى

أولاً: الصدق: الصدق هو الدعامة الأساسية للمنهج الإعلامي الإسلامي القويم في مجال نقل الأخبار وقد بني الإسلام على هذه القاعدة المتينة جميع نشاطاته الإعلامية وقضى بأن يكون هذا المبدأ هو المحتوى الحقيقي لمادته الإعلامية المتميزة. ويعرف الصدق بأنه قول الحق، وبأنه القول المطابق للواقع والحقيقة.

والصدق في الإسلام يعتبر من أعظم الفضائل الأخلاقية التي تميز بها الخبر الإسلامي عن غيره والالتزام بالصدق صفة بالغة الأهمية بالنسبة للإعلام الناجح، لأن تحري الحقائق والالتزام بروايتها كما وقعت، هما الضمانة الأساسية لتحقيق الغاية التي يعمل عليها الإعلام الإسلامي، وأن هذا من شأنه أن يحقق الفوز يرضى الله سبحانه وثقة الناس الذين هم غرض المادة الإعلامية³³ والصدق في نقل الأخبار، يعصم الناقل من الوقوع في نقل أكاذيب الأعداء ومفتريا تم، ودعاياتهم وترويجها، وتحري الحقيقة في النقل والإذاعة يعصم أفراد الشعب للترويج للشائعات المزلة لكيان الأمة بسبب فلتات اللسان التي لا يلقي لها بالا والمؤمن الملتزم بالصدق لا يحول نفسه صياغة أخبار كاذبة العمل على ترويجها بين المؤمنين ولا يقوم بذلك إلا كذاب منافق مخادع "وليس أولى على أهمية الصدق وتحري الحقيقة في الإعلام الإسلامي من تاريخ الوقائع الإسلامية نفسها، فقد أثبتت حوليات التاريخ الإسلامي أن الأكاذيب والأساطير التي واجهت دعوة الإسلام، قد سقطت كلها أمام الاستقامة والصدق... والفضائل التي كان يتميز بها رجال الإعلام الإسلامي³⁴ والصدق لا يتجزأ كما أن الكذب لا يتجزأ وإن اتخذ ألواناً زاهية أو غير زاهية " وهناك صدق إعلامي، وكذب دعائي والكذب الدعائي قد يصل إلى الناس بالحذف في الخبر وقد يكون أخطر ما فيه حينما تنعدم الثقة بين الناس وبين وسائلهم الإعلامية من جراء هذا الاتجاه لذلك يحرص الإسلام على أن تكون وسيلته الإعلامية صادقة الخبر، صدوقة المقال صحيحة النبأ حتى يصبح من الوسائل الموثوقة والتي تتجافى عن قول الزور وتبن للناس جميعاً قيمة الصدق الإعلامي³⁵.

والوسيلة الإعلامية الصادقة هي الوسيلة التي تنقل الأخبار للناس كما وقعت دون تحريف أو تزيف بالزيارة أو النقصان وهي أسمى من أن تحتلق الأخبار الكاذبة وتروج للأخبار المغرضة قصد تشويه سمعة الناس أو بلبلة أفكارهم وعقولهم أو الخط من مكانتهم الاجتماعية.

والصدق سمة هامة من سمات رجل الإعلام المسلم في نشر الخبر وفي كتابة المقال وفي الحديث الذي يذاع لأنه جوهر الدعوة الإسلامية والدعاية لها ولباها وصمام الأمان فيها، ومن أعظم صفات الرسول صلى الله عليه وسلم أنه الصادق الأمين. قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الشريف "عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وأن البر يهدي إلى الجنة، وما زال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار وما زال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً"³⁶.

وقد بين الحديث أن الكذب يهدي إلى الفجور وأن الفاجر لا يتقي الله في هتك أعراض الناس إشاعة قالة السوء عنهم، والترويج لأخبار الفتن والتشبيط والتوهين والفرقة التي يكون لها أثرها السلبي في صفوف الأمة وما من شك في أن وسائل الإعلام في العصر الحاضر تحاول أن تخرج عن نطاق واجبها الأصلي وعن مهمتها الأساسية التي وجدت من أجلها وهو الصدق والإنصاف والبعد

عن الهوى والأمانة في نقل الأخبار وروايتها على حقيقتها دون اللجوء إلى خلقها وتحويلها. يقول الدكتور عبد العزيز شرف محذرا من ذلك " ينبغي على وسائل الإعلام أن تروي الأخبار ليس عليها أن تصنعها. وحذار من رواية نصف الحقيقة دون الحقيقة كلها، وإلا حق على المندوب قول القائل، وما آفة الأخبار إلا رواها فالخير لا بد أن تكون روايته صادقة كاملة دقيقة سليمة وبعيدة عن الهوى لما وقع فعلا من أحداث والخبر سواء كان بسيطا مجردا أم طويلا مركبا هو ما اجتمعت له عناصر الصدق والواقعية، قبل أن تجتمع له مقوماته وتحتم علينا قواعد الإعلام الإسلامي مراعاة الصدق والدقة والموضوعية والإنصاف في بعض وجهات النظر المتباينة وهي القواعد المستمدة من القرآن الكريم " ³⁷ وإذا كانت الدعاية كما مرت معنا سابقا هي اختلاف أخبار و تحريف أخرى بالزيادة والنقصان، وإشاعتها قصد إلحاق الضرر وإحداث التأثير فإن الوسيلة المثلى لتجنبها وتجنب أثارها السيئة هو الالتزام بالصدق من طرف أبناء الأمة كلها حتى لا يبقى مجالاً للمروجين يتحركون فيه بإشاعتهم للأخبار الكاذبة أو الوقائع المزيفة والمحرفة.

وإن التزام رجل الإعلام بالصدق والتزام أبناء الأمة كلها بذلك يصد الأبواب في وجه المروجين والمرجفين بالأخبار الكاذبة والدعابات المسمومة، ويظهر الجو من سموم الكائدين للأمة والحاقدين عليها، ويكشف زيف وحقيقة المنافقين المندسين للإيقاع والتشبيط والتهوين حين تكسد بضاعتهم ولا يجدون لها رواجا في أوساط الأمة المتحلية بالصدق والدقة والموضوعية ومن ثمة ترد كيدهم إلى نحورهم. وتبوء حملاتهم بالبور والخسران لأنهم لم يجدوا أذانا صاغية لهم وأفواها تلوك كل ما يقال لها.

كما أن قيام رجل الإعلام بالتغطية الإعلامية التامة للأحداث دون إهمال أي جزء منها يفوت الفرصة على أولئك الذين يتحينون الفرص لبث سمومهم وترويج شائعاتهم المميته، كما أن إزالة الغموض ورفع الالتباس عن أي حدث من الأحداث التي تم أفراد الأمة وإبرازه بالكيفية التي وقع بها من طرف رجل الإعلام يجلي الحقيقة ناصعة ولا يعطي فرصة للمروجين الذين يستغلون الفراغ الإعلامي من جهة والغموض الذي يكتنف بعض الأحداث الهامة من جهة أخرى لبث الشائعات وترويجها وتسريب الدعابات وتقديمها كمادة إعلامية للناس في أوقات الضيق والرجح التي يكونون فيها أحوج ما يكونوا إلى معلومات تفسر لهم تلك الأحداث التي تحيط بهم ومن ثمة يقبلون عليها دون ترو وتدبر وتدقيق وتمحيص.

ومن القواعد الأساسية في الدعاية الناجحة أن تكون صادقة، ملتزمة منتجة للحقيقة لان عدم صدقها سيكشف زيفها. يقول (لينين) "إن قوة الدعاية تكمن في صدقها، وفي إثباتها العلمية وبراهينها، وان الدعاية هي احد الشروط الرئيسية لتحرير وعي الجماهير من مختلف الأوهام والأساطير، و الوقائع الصحيحة والموثوقة هي اكثر الأشياء صلابة وبالتالي اكثرها قناعة" ³⁸ هذا عند لينين وغيره ممن ستعملون الصدق من اجل مصلحة الدعاية، أما الصدق في الدعاية الإسلامية فخلق واجب التحلي به ولا يجوز التحلل منه إلا في حالات استثنائية ضيقة ضبطت بشروطها ومسوغاتها

ثانيا: التين والتثيت: ومن الأخلاق الأساسية التي أشار إليها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لمقاومة الأخبار الكاذبة والحملات الدعائية الملفة والشائعات المفتراة، خلق التين والتثيت.

والتين فيه معنى التبصر والاستبصار والاستيضاح والتأكد من الأمر قبل الحكم له وعليه ... والبينه هي العلامة التي توضح الشيء سواء كان حسيا أم عقليا وبينت الشيء أوضحته وأظهرته وتبين الإنسان الشيء تأمله حتى ظهر له واتضح وتبين الأمر تديروه على مهل غير متعجلين ليظهر لهم جليا" ³⁹ وفي المجال الأخلاقي فالتين فضيلة من الفضائل التي دعا إليها القرآن الكريم وهدى إليها الإسلام لأنها تؤدي للسير على البصيرة والتصرف بحكمة، وتصون من التهور والاندفاع، وشأن المؤمن أنه كيس فطن وأنه يقدر لرجله قبل الخطو موضعها كما عبر القائل الحكيم.

قال تعالى: **يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَقِيُنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَلْسَلِمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ**

عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذٰلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَنْ ءَلَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَقِيُنُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ⁴⁰ وروي في سبب نزول هذه الآية "أن مرداس بن نعيم من أهل فذك اسلم ولم يسلم من قومه غيره،

فذهبت سرية الرسول صلى الله عليه وسلم إلى قومه وأميرهم غالب بن فضالة، فهرب القوم وبقي مرداس لثقتته بالإسلام، فلما رأى الخيل ألجأ غنمه إلى عاقول من الجبل، فلما تلاحقوا وكبروا كبر ونزل، وقال لا إله إلا الله محمد رسول الله، السلام عليكم، فقتله أسامة بن زيد وساق غنمه فاحبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد وحدا شديدا وقال قتلتموه إرادة ما معه" ويتضح من سياق الآية الكريمة أن الله سبحانه وتعالى عاتب المؤمنين في إصدار الحكم وترك فضيلة التبين وقد كررها المولى سبحانه وتعالى مرتين في الآية تقوية للحث على هذه الفضيلة.

وفي الجانب الإعلامي فإن فضيلة التبين والتثبيت أوكد لما يحاك للأمة من مؤامرات وينشر من دعايات ويروج من شائعات وعليه فإن التمسك بهذا الخلق والاتصاف به يشكل الملاذ القوي للأمة من الأخبار الكاذبة والشائعات المغرضة، التي يروجها أعدائها من اليهود والمشركين والمنافقين بل وحتى بعض أبنائها الفسقة، وخاصة في أوقات الحروب والأزمات والاضطرابات قال تعالى: "يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٤١﴾ وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِمُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٤٢﴾".⁴¹

وقد أبان الحارث بن ضرار الخزاعي عن سبب نزول هذه الآية فقال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم الوليد بن عقبة بن أبي معيط إلى بني المصطلق من خزاعة ليأتي بصدقاتهم فلما بلغهم مجيئه أو لم استبطأوا مجيئه خرجوا لتلقيه ليلبغوا بصدقاتهم بأنفسهم وعليهم السلاح، وأن الوليد بلغه أنهم خرجوا لتلقيه أو خرجوا إليه بتلك الحالة وهي حالة غير مألوفة في تلقي المصدقين وحدثته نفسه أنهم يريدون قتله. أو لما رآهم مقبلين كذلك (على اختلاف الروايات) خاف أن يكونوا أرادوا قتله إذا كانت بينه وبينهم شحنة في زمن الجاهلية فولى راجعا إلى المدينة... وأن الوليد جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن بني المصطلق أرادوا قتلي وأنهم منعوا الزكاة فغضب الرسول صلى الله عليه وسلم وهم أن يعث إليهم خالد بن الوليد لينظر في أمرهم... وفي رواية أخرى أنهم ضنوا من رجوع الوليد أن يضمن بهم منع الصدقات فجاءوا النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يخرج إليهم مترئين من منع الزكاة ونية الفتك بالوليد بن عقبة.. وفي رواية أنهم وصلوا إلى المدينة فوجدوا الجيش خارجا إلى غزوهم.⁴²

ومهما اختلفت الروايات فإنها تؤكد على معنى وهو سوء الظن وعدم التبين والتثبيت. والآية صريحة في تأكيدها على التبيين والتثبيت "حتى لا يشيع في الجماعة المسلمة الشك في كل ما ينقله أفرادها من أبناء فيقع ما يشبه الشلل في معلوماها... فالأصل في الأمة المسلمة أن يكون أفرادها موضع ثقتها وأن تكون أخبارهم صادقة أما الفاسق فهو موضع الشك حتى يثبت خبره وبذلك يستقيم الأمر للأمة وسطا بين الأخذ والرفض لما يصل إليها من أبناء ولا تعجل في تصرف بناء على خبر فاسق فتصيب قوما بظلم عن جهالة وتسرع".

"ومدلول الآية عام، وهو يتضمن مبدأ التمحيص والتثبيت من خبر الفاسق فأما الصالح فيأخذ خبره لأن هذا هو الأصل في الأمة المسلمة وخبر الفاسق استثناء والأخذ بخبر الصالح جزء من منهج التثبت لأنه أحد مصادرها، أما الشك المطلق في جميع المصادر وفي جميع الأخبار فهو مخالف لأصل الثقة المفروض بين الجماعة ومعطل لسير الحياة وتنظيمها"⁴³.

هذا وإن كثيرا من الدعايات والشائعات والأخبار تتناقل بين الناس ويروج لها دون التثبت من مصادرها بل ودون النظر إلى قائلها فتجد الناس يتحدثون سمعت كذا وكذا و لو سألتهم من الذي قال هذا؟ وعمن نقله ومن صاحب الخبر الأول في القضية؟ لو فعل المسلم هذا وتساءل عن هذه الأمور المبدئية لتبددت كثير من الشائعات وانكشف أمر الدعايات أو لوقف على اليقين مما يقال وعندنا ينتهي الإشكال.

إن لو فعلنا هذا والتثبت مما يسمع ومما يقال يوصد الأبواب في وجه المتربصين من أعدائنا يبطل كيدهم ويرد إلى نحورهم.. قال تعالى: "وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٤٤﴾" فالثبوت من كل خبر ومن

كل ظاهرة ومن كل حركة قبل الحكم عليها هو دعوة القرآن ومنهج الإسلام الدقيق... فلا يقول اللسان كلمة ولا يروي حادثة ولا ينقل رواية ولا يحكم العقل حكما، ولا يبرم الإنسان أمرا إلا وقد تيقن من كل جزئية ومن كل ملابسة ومن كل نتيجة، فلم يبق هناك شك ولا شبهة في صحتها"⁴⁵ وقال صلى الله عليه وسلم "كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع" ولو استمسك المسلمون بهذه التوجيهات القرآنية والأحاديث النبوية لا تقوا شرا كثيرا مما يروج ويذاع بينهم من أخبار مزيفة ودعايات مصطنعة وشائعات مختلقة، ولو تأكدوا من مصادر أخبارهم وتبينوا من أقوالهم قبل النطق بها لأوقفوا كل مرجف عند حده ولحافظوا على وحدتهم و تماسكهم في وجه الأعداء الذين لا يدخرون وسيلة لحرهم وخداعهم و تضليلهم، "فمن واجب المسلمين عامة، و من واجب قادتهم خاصة السياسيين والإداريين والعسكريين على وجه الخصوص التدبر في جميع أمورهم، ودراسة احتمالاتها بدقة متناهية، بعيدا عن البت المرتجل، لأنه كثيرا ما يوقع في الزلل، وبعيدا أيضا عن أحواء مثيرات الانفعالات، لأن الانفعالات تغشى على البصيرة، فتمنع عنها الرؤية الصحيحة الدقيقة لمسالك العمل السياسي والإداري والعسكري والإعلامي، مثلما تغشى زوابع الغبار على الأبصار فتمنع الرؤية الصحيحة لمسالك الطريق"⁴⁶.

وكلما صاحب هذا التدبر ودراسة الاحتمالات بدقة متناهية تبين وتثبت مما تنامي إلى أسماعهم من معلومات بخصوص العدو لأنه قد يطلق سيلا من الدعايات والشائعات تتضمن بعض المعلومات الصحيحة لتكون كستارة دخان في سبيل طمس الحقيقة والأخبار الصحيحة فيضرب الخصم فيما وصله من معلومات لعلها في سبيل السيل الذي يسمعه من الشائعات وبهذا الأسلوب يصعب على الجانب الآخر اكتشاف الأسرار الحقيقية والأخبار الصحيحة من الأخبار الكاذبة فيتهاون في إعداد العدة اللازمة لمواجهة تلك الحملات الدعائية "وشياطين السياسة العالميون يجدون في القادة الذين توجه الانفعالات سياستهم مواطن ضعف كثيرة، يستطيعون التحكم فيها، وتوجيهها لما يشتهون، فإذا أرادوا توجيه خصومهم لجهة فيها مزالق كثيرة، أو شر مستطير، اصطنعوا لهم أمرا يثرون به انفعالاتهم، فتطيش مع الانفعال أح أحلامهم، وتضرب أعصابهم، وتحتل تصرفاتهم فيبتون أمرا يؤدي بهم إلى التهلكة بينما تدور عقولهم ونفوسهم مع دوامة الانفعال الآتي"⁴⁷ وعليه فلا بد من التدبر في الأمور كثيرا والتدبر لا يكون دقيقا محكما إلا إذا صاحبه خلق الثبوت والتبين من الأمور لأن الأعداء قد يخلطون صدقا بكذب قصد التمويه والمخادعة وعليه فالتحصيص ضروري للتخلص من كيد الأعداء ومكرهم وخداعهم والأعبيهم الشيطانية.

ثالثا: الحذر والحيلة: من الأخلاق الإسلامية التي يجب توافرها في الأمة عامة وقادتها خاصة للوقوف في وجه الحملات الدعائية للأعداء ومقاومة الشائعات والتخلص من كيدها والإبقاء على سلامة الصف المسلم، خلق الحذر والحيلة والحذر يدل على التيقظ والتحرز والانتباه، والرجل الحذور المتيقظ المتحرز، وحذرون أي خائفون، ولذلك قيل أن الحذر احتراز من مخيف، والإنسان الذي يتحلى بفضيلة الحذر يكون صاحب خشية، فهو يقدر لرجله قبل الخطو موضعها، هو لا يتكلم إلا عن تفكير وبصيرة، ولا يتصرف إلا عن تدبر وحكمة، وهو يحسب لكل أمر حسابة، وبعد لكل نازلة عدتها، فلا يأخذ على غزوة، ولا يخذعه غيره بسهولة"⁴⁸ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: المؤمن كيس فطن"⁴⁹ والكيس العاقل المتبصر في الأمور، الناظر في العواقب"⁵⁰ وقال أيضا "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين"⁵¹ وسبب هذا الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أسر أبا عزة الشاعر يوم بدر، فذكر له فقره وعباله، فمن عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأطلقه بغير فداء، وعاهد ألا يجرض عليه ولا يهجو، فلاحق بقومه، ثم رجع إلى التحريض والهجاء، ثم أسر يوم أحد، فسأله المن، فقال: لا تمسح عارضيك بمكة تقول: سخرت محمد مرتين؟ وأمر به فقتل وقال: "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين" أي ليكن المؤمن حازما حذرا كيسا فطنا لا يؤتى من ناحية الغفلة... ولعلك عرفت بهذا أن الإيمان لا يتفق

والغفلة، بل يقتضي الحذر والحيلة وأن أولئك الذين يضحك عليهم، ولا يتعظون بالماضي ولا يستفيدون من التجارب لم يكمل الإيمان في نفوسهم... فالمؤمن كيس فطن، من خلقه الاعتبار لكل بلاء"⁵² وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالحذر من اليهود والأعبيهم الفكرية وحيلهم الإعلامية الذين يحاولون دسها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، قال تعالى: **وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِع**

أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٥٣﴾ والله سبحانه وتعالى في هذه الآية "يا أمر نبيه بأن لا يتبع أهواء أعداء الإسلام من اليهود، فيما وضعوا

من مزالق وحذره من أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليهم بوسائلهم الخادعة والغادرة، وحيلهم المغرية الماكرة" ⁵⁴ وأمر الله سبحانه وتعالى أيضا بالحذر من المنافقين فقال تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنْهُمْ خُشْبٌ مِّنْ سِنْدَةٍ مَّحْسَبُونَ كُلَّ صَاحِبَةٍ عَلَيْهِمْ هُمْ أَعْدَاؤُكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ فَمَا حَذَرْتُمْ فَتَلَّهُمْ اللَّهُ أَنْ يُوَفِّقُوا لَكُمْ ﴾ ⁵⁵. وفي هذا توجيه شديد إلى واجب الحذر من المنافقين، لأنهم مخالطون محتببون في الصف يعرفون مواطن القوة ومواطن الضعف، وخبيرون بالثغرات التي يمكن أن ينفذ منها العدو الخارجي.

والحذر من هؤلاء المنافقين يكون بتجميد طاقتهم، وحجبهم عن كل مراكز التأثير وتسخيرهم في الأعمال التي ليس فيها نفوذ وسلطان وليس منها قوة مادية تغريهم بالشر والفتنة ويكون أيضا بعدم الاستجابة لوساوسهم أو الإصغاء إلى شائعاتهم المثبطة. وفي الجانب الإعلامي فالحذر مطلوب من إيجاعات الأعداء وإلقاءاتهم وشائعاتهم التي يروجونها بين المسلمين. وإذا اتصفت الأمة بالحذر والحيلة تجاه كل ما يأتي من عدوها تمكنت من رد كيده وإفشال مخططاته الرامية إلى تشكيكهم في منهجهم الذي يتبعونه وقيادتهم التي تقودهم وسلامة ونبل الهدف الذي يعملون من أجل تحقيقه.

"وركون المسلمين إلى من عرف منهم المكر وظهرت عليهم أمارات الخداع والنفاق الذين لم تصف قلوبهم للإسلام بهيئ هؤولاء أوفر الشروط لسلك سبل الخداع والمكر وإحكام الكيد، وهم في مأمن من رقابة المستهدفين بمكرهم وكيدهم.

والركون إلى هؤلاء لون من ألوان الغفلة المبالغة والجهالة المستحكمة والسذاجة القاتلة التي لا يرضاها الله لعباده كما أنها ليست من صفات المسلم الحازم القوي البصير بنفسه، البصير بما يحيط به، الحذر من مكائده. "والركون إلى فرد أو جماعة لا يكون إلا أثرا من آثار الثقة بالفرد أو الجماعة أو الأمة والثقة إنما يولدها في النفس أخوة صادقة، أو تجربة شخصية طويلة، أو أخلاق عريقة عرفت بها أمة في مدى قرون عديدة، ومن المعلوم أن أيا من هذه الشروط غير متحققة في أعداء الإسلام لا سيما اليهود بل المتحقق هو عكسها تماما، فهم مخالفون في العقيدة، كما أن التجارب قد أثبتت أنهم ما فتأوا يكيدون للإسلام والمسلمين ويتدبرون بهم الدوائر ثم أن الأخلاق غدر وخيانة ورغبة عارمة في هدم الإسلام وتفتيت المسلمين، فكيف يصح الركون إليهم واطمئنان القلب لهم عند العارف الخبير بل إن الركون إليهم بعد كل هذا هو من جهة أولى عنوان الجهالة والغباء والانسياق وراء الشهوات الجامحة، وهو من جهة أخرى دليل ضعف الإيمان" ⁵⁶ قال تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ

مِنَ أَوْلِيَاءٍ تُرَىٰ لَا تُنصَرُونَ ﴾ ⁵⁷ ومن الحذر عدم اتخاذ بطانة من الأعداء لقطع طريق الدس عليهم واستراق السمع وإثارة الفتنة.

وقد نهي الله المسلمين عن اتخاذ بطانة من دولهم "إذا كان رجال المسلمين يواصلون رجالا من اليهود لما كان بينهم من الحوار والخلق في الجاهلية، كما كان رجال من المسلمين يوادون رجالا من اليهود قد أظهروا الإسلام نفاقا وهم بكفرهم مستمسكون، ولباطلهم متعصبون منهم رفاة بن زيد بن التابوت وسويد بن الحارث وهما من أحبار يهود بني قينقاع وكانا بعض المسلمين يودونهما ويجلسون إليهما.. لأن هؤلاء لا يتوانون في أعمال الفساد التي تنال المسلمين بشر وأذى وقلوبهم تمتلأ حقدًا وغيضا عليهم" ⁵⁸

يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤًا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٥٩﴾ والحذر والحيلة خلقان كفيلان بإراحة الأمة من كيد أعدائها ودسائسها لأن الغفلة تمكن العدو من الولوج إلى داخل الأمة وبث سمومه وإذا لم تكن يقظة حذرة تمكن العدو من زعزعة صفوفها، وشق وحدتها

وتشتيت شملها بما يبيته من سموم وينشره من دعايات وشائعات فتاكة وخاصة إذا كان قريبا مندسا وسط الصفوف وبالتالي تكون له دراية كبيرة ومعرفة دقيقة بمدخل النفوس ونقاط الضعف ومن ثمة تكون سهامه مسددة إلى المقاتل ويفلح في تحقيق أهدافه

رابعا: الإعراض عن اللغو: الإعراض عن اللغو خلق عظيم وكفيل بأن يعصم والحذر والحيطه خلقان كفيلان يراحة الأمة من كيد أعدائها ودسائسها لأن الغفلة تمكن العدو من الولوج إلى داخل الأمة وبث سمومه وإذا لم تكن يقظة حذرة تمكن العدو من زعزعة صفوفها، وشق وحدتها وتشتيت شملها بما يبيته من سموم وينشره من دعايات وشائعات فتاكة وخاصة إذا كان قريبا مندسا وسط الصفوف وبالتالي تكون له دراية كبيرة ومعرفة دقيقة بمدخل النفوس ونقاط الضعف ومن ثمة تكون سهامه مسددة إلى المقاتل ويفلح في تحقيق الأمة من ترديد العديد من الأخبار التافهة والمعلومات الزائفة التي كثيرا ما تروج بين الناس بغرض التسلية والترويح عن النفس، وتستغل من قبل الأعداء. واللغو من الكلام مالا يعتد به وهو الذي يورده قائله من غير روية أو فكر فيجري مجرى اللغا وهو صوت العصافير، ونحوها من الطيور، وقد يسمى كل قبيح من الكلام لغوا، ويقال لغا الإنسان يلغوا ويلغى، إذا تكلم بالمطروح من القول وما لا يعنى.

والإعراض عن اللغو: هو تركه وعدم إتيانه والابتعاد عن يأتونه وعدم الإقبال عليهم لأن اللغو من صفات أهل الباطل والضلال⁶⁰ وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا هَذَا الْقُرْآنَ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ** ﴿٦١﴾

والإعراض عن اللغو فضيلة من فضائل القرآن الكريم طالب بما عباده المؤمنين قال تعالى: **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ** ﴿١﴾ **الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ** ﴿٢﴾ **وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ** ﴿٣﴾⁶² وقد ذكر المفسرون أن المراد باللغو، الشرك أو الباطل أو المعاصي أو الكذب، أو السب والشتم وهو كل لعب وهو وباطل، ما ليس للمرء به حاجة قال الزمخشري: اللغو مالا يعينك من قل أو فعل كالغيب أو الهزل وما توجب المروءة لإقائه وإطراحه، يعني أن بهم من الجدم ما يشغلهم عن الهزل⁶³ وجعل الله سبحانه وتعالى الإعراض عن اللغو سمة من سمات عباد الرحمان قال تعالى: **وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا** ﴿٦٤﴾ أي أنهم لم يلتفتوا إليه ولم يتوقفوا عنده ولم يشاركوا أهله فيه بل صانوا أنفسهم وكرمواها عن أن يلحق بها شيء من غبار هذا الدنس قال الزمخشري: "إذا مروا بأهل اللغو المشتغلين به، مروا معرضين عنهم، مكرمين أنفسهم عن التوقف عليهم والخوض معهم⁶⁵، وقال الطبري واللغو في كلام العرب هو كل كلام أو فعل باطل لا حقيقة ولا أصل له، أو ما يستقبح فسد الإنسان بالباطل الذي لا حقيقة له من اللغو وذكر النكاح بصريح اسمه مما يستقبح في بعض الأماكن من اللغو وسماع الغناء مما هو مستقبح في أهل الدين فكل ذلك يدخل في معنى اللغو⁶⁶.

ولا شك أن معظم الدعايات والشائعات الرائجة بين الناس من لغو الكلام ومن لغو الحديث الذي لا يليق بالمسلم الإصغاء إليه والسكوت عنه فضلا على نشره وإذاعته بين الناس، قال تعالى واصفا المسلمين: **وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا** **وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَّمْ عَلَيْكُمْ لَا تَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ** ﴿٦٧﴾ والمؤمنون لا يشغلون أنفسهم بفارغ الحديث الذي لا طائل تحته ولا حاصل وراءه وهو الهذر الذي يقتل الوقت دون أن يضيف شيئا للإنسان وهو البذيء من القول الذي يفسد الحس واللسان... ولكنهم لا يغتاظون ولا يهتاجون ولا يجارون أهل اللغو فيردون عليهم بمثله ولا يدخلون معهم في جدل حوله لأن الجدل من أهل اللغة لغو إنما صورة للنفس المؤمنة تفيض بالترفع عن اللغو كمثل تفيض بالسماحة والود وترسم لمن يريد أن يتأدب بأدب الله طرقا واضحا لا لبس فيه، فلا مشاركة للجهال ولا مخالطة لهم وموجدة عليهم ولا ضيق بهم⁶⁸ وقد ذكرنا سابقا أن كثيرا من الشائعات تكون غير مقصودة وتسمى ثرثرة أو دردشة، ويجد فيها كل من نقلها ومستمعها لذة ومتعة في روايتها وهم لا يعلمون أنهم يساعدون في نشر الأخبار الكاذبة والشائعات المختلفة والمعلومات المضللة التي تخدع الناس ويمكن ان نعتبر هذا كله من لغو الكلام وفارغ الحديث، الذي يجب على المسلمين تركه وتجنبه لأنه لا يجدي منفعة ولا يحقق فائدة بل يضر أضرار جسيمة بالغة لا ينتبه إليها إلا بعد فوات الأوان.

كما "أن اطراد وداوم سماع التهم والفحشاء دون دليل قاطع ودون معرفة بجهة الاتهام يجعل رواية الشر أمراً عادياً دون مسؤولية في الإثبات كما أن كثرة رواية الأفعال السيئة يوحي إلى النفوس المريضة بأن ارتكاب الإثم أمر هين وشائع وأن جو الجماعة كله ملوث موبوء وأن ما خفي كان أعظم... وهكذا تجد بعض النفوس الضعيفة تشجيعاً عن فعل الآثام والجرائم لأنها عامة كما يظنون وقد يجاهرون بها لأن غيرهم قد فعلها أيضاً"⁶⁹.

خامساً: الشورى: وهي من الفضائل الإسلامية التي نذب إليها القرآن وحضت عليها السنة النبوية المطهرة وهي من الدروع الواقية من سموم الشائعات وفتكها لأن محكمة للتدبير الذي لا ينمو في ظل الاستبداد لأنه يستدعي دراسة دقيقة للاحتتمالات وإحصاء جميع الأشباه والنظائر وحصر كل الأقوال وجمع كل ما يروجه الأعداء وتمحيصه وهذا ما لا يتأتى لفرد بمفرده، بل يحتاج إلى جماعة تدارسه وتحصيه وتخطط لإعداد الوسيلة الملائمة للرد عليه". والمشاورة مأخوذة من قولهم شرت العسل أشوره إذا أخذته من موضعه استخرجه وقيل مأخوذة من قولهم شرت الدابة شورا إذا عرضتها والمكان الذي يعرض فيه الدواب يسمى مشورا كأنه بالعرض يعلم خيره وشره فكذلك بالمشاورة يعلم خير الأمور وشرها"⁷⁰. والشورى فضيلة قرآنية أرشد إليها الله سبحانه وتعالى وأمر بها نبيه - صلى الله عليه وسلم - قال تعالى: **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ** ﴿١٥٩﴾ قال الزمخشري يعني في أمر الحرب ونحوه مما لا يتزل فيه عليك وحي لتستظهر برأيهم ولما فيه من تطيب النفوس ورفع من أقدارهم.. وقيل كان سادات العرب إذا لم يشاوروا في الأمر شق عليهم فأمر الله رسوله - صلى الله عليه وسلم - بمشاورة أصحابه لثلاث أثقال عليهم استبداده بالرأي دونهم"⁷² وتنمية ثقتهم فيه وكلها أمور تسد المنافذ في وجه الأعداء المتربصين.

كما أن الشورى تحول دون التناجي بين بعض أفراد الأمة فيما بينهم مما يضطرهم إلى استخدام الكلمات الخافتة التي تتبني الدعاية والشائعة المغرضة قصد التشكيك في القيادة وتهوينها في نظر الاتباع بل قد تتعدى ذلك إلى إشاعة الفاحشة عنها والتشهير بها وقذفها وشتيمها وتحقيرها، وكل ذلك لا يعدو أن يكون نموذجاً من الدعايات والشائعات التي تزعم ثقة الأتباع بقيادتهم وتشيع فيهم روح الكسل والتهاون، مما يجعلهم لقمة سائغة لأعدائهم المهيين للاستفادة من كل غفوة يغفونها أو هفوة يرتكبونها وتوسيع قاعدة الشورى والالتزام بها كقاعدة أساسية من قبل القيادة هو ما يجنبها شر الدعاية وآثارها المدمرة، وغيرها كثير وقد قال عيه الصلاة والسلام: "ما شاور قوم إلا هدوا لأرشد أمرهم" والإنسان - مهما علا شأنه - لا بد أن يخضع للمؤثرات الشخصية أو الأهواء الذاتية - إلا نبينا معصوماً - فلا مندوحة له من استشارة ذوي الرأي السديد والرجوع إلى أهل الخبرة والعلم، ليساعده على تجلية حقيقة ما هو فيه ويشيروا عليه بما يروونه أقرب إلى الصواب وأدنى إلى تحقيق النجاح والظفر فإن أصاب فلن يخف من شأنه عند الناس أنه قد عمل بمشورة كبار ذوي الرأي عنده، وإن أخطأ فيشترك معه وجوه ذوي الرأي في تحمل المسؤولية وسينادون لمؤازرته وتخفيف أثر الصدمة عنه وعن الأمة إذا وقعت⁷³ وفي الشورى تجميع لكل طاقات الأمة حول قيادتها والاستفادة من خبراتها ومعارفها في رد كيد الأعداء وخاصة في مجال الحرب النفسية وأدواتها كالإعلام والدعاية والشائعة، خاصة وأن القائمين عليها تفننوا في استخدام وسائل متقدمة وأساليب تقنية، يصعب على القيادة مواجهتها إذا لم تستعن بدوي الاختصاص والخبرة في الميدان، وهذا لا يكون إلا بإشراكهم في الرأي واستشارتهم والاستفادة منهم، ومن جهة أخرى فإن توسيع قاعدة الشورى تعصم الصف من التشقق والانشقاق الذي قد يؤدي إليه الاستبداد بالرأي من طرف فرد أو فئة قيادية الأمر الذي يجد فيه العدو مدخلاً يلج منه ويعكر على الأمة صفوها بالدس والدعاية والإشاعة والترويج فضلاً عما تحققه الشورى من تماسك أفراد الأمة والتفافهم حول قيادتهم.

ومما سبقت الإشارة إليه من أخلاق حميدة يتضح أن للمسلمين منهجاً كاملاً يقيهم من الحملات الدعائية المغرضة والشائعات المدمرة ويحصن الأمة ضد الدعاية الموجهة إليها والحرب النفسية التي تشن عليهم في كل زمان، ولعلنا بالإشارة إليها نكون قد

وضعنا أيدي الباحثين على مفاتيح تمكثهم من الاستئناس بها لإجلاء المنهج الإعلامي الإسلامي وخاصة في مواجهة مكائد العدو ورد دعايته المغرزة وشائعاته الهدامة وحرية النفسية الشرسة

المطلب الثاني: حكم ممارسة الدعاية داخل المجتمع الإسلامي: إن المجتمع المسلم مجتمع متماسك، تغمره الأخوة الإيمانية ويجمعه الهدف المشترك الموحد ألا وهو نشر الدعوة وإقامة دين الله سبحانه وتعالى في الأرض والمجتمع الإسلامي مجتمع نظيف طاهر عفيف.

ولما كانت الدعاية ونشر الأخبار من أخطر الأسلحة الفتاكة والمدمرة للمجتمعات أو الأشخاص فهي تقلق الأبرياء وتحطم العظماء وتهدم وشائج الصلة والقربى وتتسبب في جرائم عديدة لا حصر لها، تفكك العلاقات الأسرية والصدقات الأخوية وتهزم الجيوش في ميادين القتال وتشيع الفواحش، وتميع المجتمع وتضعف معنويات أفراده وتبسط عزائمهم وتفسد ودهم وتشعل نار الفتنة بينهم وتلهيهم وتشغلهم عن أهدافهم المنشودة وتأخرهم في مسيرتهم.

ونتيجة لهذه المخاطر المروعة والآثار المهولة التي قد تتسبب فيها الدعاية بين أبناء الأمة، فقد عني الإسلام في توجيهاته التربوية عناية فائقة بهذا الموضوع، كما سن تشريعات صارمة للوقاية من الدعاية المغرزة وسد المنافذ في وجهها، فقد حرم الكذب والغيبة والنميمة الإفك والبهتان والقذف والتجسس والتعامل مع الأعداء للإضرار بمصالح الأمة وفيما يلي جملة من التشريعات الإسلامية لتصويب العمل الدعائي والوقاية منه ومعالجة آثاره الوخيمة.

أولاً: مسؤولية الإنسان عن مصادر معلوماته: إن مسؤولية الإنسان مسؤولية كاملة عما يقول ويسمع ثابتة في الشرع بنصوص متواترة من القرآن والسنة، ويمكن إبراز نقاط مسؤولية الإنسان في ميدان الدعاية فيما يلي:

أولاً: حمل الله سبحانه وتعالى الإنسان مسؤولية ما يسمع ويقول لأنه ليس مجرد بغاء يردد ما يسمع قال تعالى: **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا** ⁷⁴ قال قتادة لا تقل سمعت ولم تسمع، و رأيت ولم تر، وعلمت ولم تعلم... فيقال لهم فيما استعملتم السمع أي الطاعة أم في المعصية ⁷⁵ وقال تعالى: **مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ** ⁷⁶ وقال صلى الله عليه وسلم (كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع) ⁷⁷ قال النووي فيه الزجر عن التحدث بكل ما سمع الإنسان فانه يسمع في العادة الصدق والكذب فإذا حدث بكل ما سمع فقد كذب لإخباره بما لم يكن ⁷⁸. ومن خلال هذه النصوص يتبين لنا مدى مسؤولية الفرد عن كل ما يتلفظ به وما يردد من كلام وإن الإثم والعقوبة لاحقة به في الدنيا والآخرة.

ثانياً: الإنسان صاحب عقل وليس إمعة ولا يردد كلما يسمع دون وعي، بل هو مطالب بتقديم الدليل والبينة لكل ما يتلقاه من أخبار قال تعالى: **يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ** ⁷⁹ فعدم الثبوت والتروي في الأخبار وإشاعتها يفضي بأصحابها إلى المشقة والعنت والندم وكلها عقوبات دنيوية، قال الرازي: والآية عامة في كل فاسق، واتفق العلماء على أن شهادة الفاسق لا تقبل عملاً بهذه الآية وكذا لا تقبل روايته لان رواية الأخبار أمانة ودين ⁸⁰ قال القرطبي: ومن ثبت فسقه بطل قوله في الإخبار إجماعاً لان الخبر أمانة والفسق قرينة تبطلها ⁸¹.

وكفي بالتفسيق وعدم قبول الشهادة عقوبة لمروحي الأخبار الكاذبة، وإذا كان الإنسان مسئول عما يسمع من أخبار فهو أيضاً مسئول عما يردده ويشيعه بين الناس، ومطالب بتقديم الأدلة والبراهين والحجج المثبتة لما يذهب إليه، والأسلم له أن يمتنع عن ترديد ما لم يتحقق من ثبوته قال صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت) ⁸² وقال أيضاً (أن العبد ليتكلم بكلمة لا يلقى لها بال تموي به في جهنم) ⁸³ قال ابن وهب: المراد التلفظ بالسوء والفحش. وقال القاضي عياض: يحتمل أن تكون تلك الكلمة من الخنى والرفث أو تكون في التعريض بمسلم بكبيرة أو بمجون أو استخفاف بحق النبوة والشرعية وان لم يعتقد

ذلك. وقال الشيخ عز الدين: هي الكلمة التي لا يعرف حسننها من قبحها. وقال النووي في هذا الحديث حث على حفظ اللسان فينبغي لمن أراد أن يتكلم أن يتدبر ما يقول قبل أن ينطق فان ظهر فيه مصلحة تكلم وإلا امسك⁸⁴.

ثانياً: تحريم الكذب تسليط العقاب الجسدي بالجلد: لاشك أن جزءاً كبيراً من الأعمال الدعائية كذب وافتراء وتلفيق، وقد جعل الإسلام الكذب مناف للإيمان قال تعالى: **إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِقَايَتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَذِبُونَ** ﴿٦٦﴾⁸⁵ وعن صفوان بن سليم انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم (أ يكون المؤمن جباناً قال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلاً قال نعم فقيل أ يكون المؤمن كذاباً قال لا)⁸⁶ فدللت الآية على حصر الكذب في الذين لا يؤمنون ودل الحديث على أن المؤمن لا يكون كذاباً⁸⁷ وقال صلى الله عليه وسلم (إذا كذب العبد تباعد عنه الملك من نتن ما جاء به) وقد يصل الكذب إلى حد الخيانة عن سفيان بن أسد الحضرمي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك به مصدق وأنت به كاذب)⁸⁸.

وفي تسليط الجلد على القاذف وإسقاط أهلية الشهادة دلالة على فداحة الجرم عند الله تعالى وخطورته، والدعاية تتضمن القذف والزور والبهتان والإفك.

وقد حذر الله سبحانه وتعالى من الخوض في أعراض الناس بقوله: **إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ الَّذِينَ فِي أَمْنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** ﴿٦٩﴾⁸⁹

قال ابن عاشور "جعل الوعيد على المحبة لشيوع الفاحشة في المؤمنين بتبنيها على أن محبة ذلك تستحق العقوبة لان تلك المحبة دالة على خبث النية نحو المؤمنين ومن شان تلك الطوية ألا يلبث صاحبها حتى يصدر عنه ما هو محب له أو يسر بصدور ذلك من غيره فالحبة كناية على التهيؤ لإبرازها بحب وقوعها... فلا جرم أن تنشأ عن تلك المحبة عقوبة الدنيا القذف أو التعزير وعذاب الآخرة وهو ظاهر تستحقه النوايا الخبيثة"⁹⁰.

ولا شك انه من الظلم إذاعة الأخبار الكاذبة ونسج الافتراءات ما لم يكن ذلك ضرورة ملحة ومصلحة راجحة حتى تجاه الأعداء خاصة وقت السلم، فالأخلاق عند المسلم ثابتة لا تتبدل بتبدل الأشخاص الذين يعاملهم، لأن الأخلاق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأوامر الله ونواهيه لا تنفك عنها بحال من الأحوال⁹¹

ثانياً: تحريم الجوسسة ومعاقبة ممارسيها: والجاسوس هو من يتخاير مع العدو لإخباره بأحوال المسلمين قال صلى الله عليه وسلم (من حمى مؤمناً من منافقٍ بعث الله ملكاً يحمي لحمه يوم القيامة من نار جهنم، ومن رمى مسلماً بشيءٍ يريد شينته به حبسه الله على جسره جهنم حتى يخرج مما قال)⁹² هذا فيمن يرمي مسلماً بشيءٍ يريد شينته به، فكيف بمن يرمي مسلماً بشيءٍ يريد به قتله أو سجنه في سجون الطواغيت الظالمين؟! وعن سلمة بن الأكوع قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم عين من المشركين وهو في سفر فجلس عند أصحابه، ثم انسل، فقال صلى الله عليه وسلم: (اطلبوه فاقتلوه)، قال: فسبقتهم إليه فقتلته، وأخذت سلبه، فنظفني إياه)⁹³

وكذلك فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل المرأة التي حملت كتاب حاطب إلى كفار قريش عام الفتح، ومن دون أن تُستتاب.

كما في الحديث عن سعد بن أبي وقاص قال: لما كان يوم فتح مكة، أمّن رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إلا أربعة نفر، وامرأتين ومن هاتين المرأتين هذه المرأة التي حملت رسالة حاطب إلى كفار قريش.

قال الإمام سحنون: إذا كاتب المسلم أهل الحرب قتل ولم يُستتب، وماله لورثته⁹⁴ وفي المستخرجة قال ابن القاسم في الجاسوس: يُقتل ولا تُعرف لهذا توبة، هو كالزنديق⁹⁵ وقال ابن تيمية في ذهب مالك وطائفة من أصحاب أحمد إلى جواز قتل الجاسوس⁹⁶ وقال ابن القيم في زاد المعاد: استنتاجاً من قصة حاطب بن أبي بلتعة بجواز قتل الجاسوس وإن كان مسلماً لأن عمر رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل حاطب بن أبي بلتعة لما بعث يجير أهل مكة بالخير ولم يقل رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يحل قتله لأنه مسلم بل قال: [وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم] فأجاب بأن المانع من قتله هو شهوده بدرًا.

وفي الجواب بهذا كالتنبية على جواز قتل الجاسوس الذي ليس له مثل هذا المانع وهو مذهب مالك وأحد الوجهين في مذهب أحمد وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يقتل وهو ظاهر مذهب أحمد والفريقان يحتجان بقصة حاطب والصحيح أن قتله راجع إلى رأي الإمام فإن كان في قتله مصلحة للمسلمين قتله وإن كان استبقاؤه أصلح استبقاه والله أعلم⁹⁷.

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وذهب الشيخ العنيمين إلى أنه يقتل وإن تاب حدا لا ردة، وأما مالك وغيره فحكى عنه: أن من الجرائم ما يبلغ به القتل ووافقه بعض أصحاب أحمد في مثل الجاسوس المسلم إذا تجسس للعدو على المسلمين.

وقال ابن القيم رحمه الله في الطرق الحكمية: وهل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل؟ فيه قولان: أحدهما: يجوز كقتل الجاسوس المسلم إذا اقتضت المصلحة قتله، وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد واختاره ابن عقيل⁹⁸.

ومن المعلوم أن الكثير من الجواسيس اليوم في بلادنا قد تعدوا الوصف الذي تكلم عنه العلماء أعلاه بل وقعوا في توالي الكفار ومعاشرتهم ودلّهم على عورات المسلمين ومظاهرتهم عليهم، فهؤلاء لهم وصف زائد وحكم آخر وهو الردة.

قال الإمام الذهبي في كتابه الكبائر: فإن ترتب على جسسه وهن على الإسلام وأهله، وقتل مسلمين، وسي وأسر ونهب أو شيء من ذلك فهذا ممن يسعى في الأرض فساداً، وأهلك الحرث والنسل، وتعين قتله⁹⁹.

وينبغي أن يلاحظ أن الجاسوس اليوم وبسبب تعقد وسائل القتال وتعددتها ودقتها، يختلف أثره عما مضى، فضرره في هذا العصر مضاعف جداً، بل هو مدمر، وقد يكون ضرره أشد من ضرر جيش من العدو، فعن طريقه يمكن ضرب المصالح العليا للبلاد والمعلومة التي يقدمها الجاسوس اليوم قد تكون أشد فتكاً مما مضى من التاريخ كله، ولهذا فحتى لو كان القول بعقوبة الجاسوس بأقل من القتل محتملاً للصواب في الماضي، غير أننا نميل إلى من قالوا بقتله ولإدراك الدول المعاصرة لحقيقة ومدى خطر الجاسوس في هذا العصر، ودوره الحيوي في الحروب قررت في قوانينها عقوبة الإعدام، وهذا ما لمسنه في قوانين العقوبات العربية التي مرت معنا أنفاً.

وخلاصة القول أن الإسلام حرم كل ما يلحق ضرراً بالمصالح العليا للبلاد والعباد، وواضح أن العمل الدعائي قد يلحق الكثير من الإضرار بمصالح الأمة وخاصة وقت الحرب بما يلقي به من روع وفرع وإرباك لأبناء الأمة، وتثبيط وتحطيم لمعنوياتها وعليه شدد العقوبة على كل من يتسبب في ذلك.

المطلب الثالث: حكم توجيه الدعاية تجاه الأعداء: إذا كان هذا هو موقف الإسلام من إشاعة الشائعات وترديد الدعايات داخل المجتمع الإسلامي وبين أفرادها فما هو موقف الإسلام من ممارسة الدعاية وترويج الشائعات تجاه الأعداء؟ هل يجوز ذلك؟ أم لا؟ وإذا كان ذلك جائزاً متى يكون ذلك؟ في كل الحالات؟ أم أن هناك حالات خاصة يجوز فيها توجيه الدعاية تجاه الأعداء وداخل معسكراتهم؟

وللإجابة عن كل هذه الأسئلة نقول: للمسلمين تجاه أعدائهم وضعان، أو حالتان حالة السلم وحالة الحرب وستتحدث عن كل حالة من هاتين الحالتين فيما يلي بشيء من التفصيل.

أولاً: في حالة السلم: إن المتمتع لنصوص القرآن والسنة يجد أن الإسلام امر اتباعه بالتحلي بالأخلاق الإسلامية والمحافظة عليها في معاملة الناس وسياستهم مهما توافرت المغريات وتميأت الفرصة لذلك "فعلى المسلمين أن لا يظلموا، ولا يهضموا حقاً ولا يغدروا ولا يخونوا ولا ينقضوا عهودهم ومواثيقهم ولا يخفروا ذمة مسلم فإذا تحوفوا من قوم خيانة فليعلموهم بإلهاء العهد الذي كان بينهم أو بالغائية حتى يكون المسلمون وأعداءهم على سواء من الأمر"¹⁰⁰.

ولا شك أن من الظلم إشاعة الشائعات ونسج الافتراءات حول الأعداء ما لم يدعوا إلى ذلك ضرورة ملحة ومصلحة راجحة للمسلمين كالتحذير منهم وتوضيح فساد مناهجهم وسوء أحوالهم. والمسلمون أصحاب رسالة ربانية فعليهم أن يجعلوا من انفسهم

مثلا حيا لرسالتهم التي يدعون الناس إليها، سواء كان ذلك في أخلاقهم ومعاملاتهم فيما بينهم او في أخلاقهم ومعاملاتهم مع خصوصهم او مع أعدائهم".

فالأخلاق عند المسلم الصادق ذات صورة ثابتة لا تتبدل بتبديل الأشخاص الذين يعاملهم، لان الأخلاق الإسلامية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأوامر الله ونواهيه لا تنفك عنها في حال من الأحوال¹⁰¹ وقد امر الله سبحانه وتعالى بالعدل ونهى عن الظلم مع الأولياء،


أو مع غيرهم فالمسلم الصادق لا يجانب مسلِكَ العدل حتى مع أعداءه قال: **تعالى يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** ﴿١٠٢﴾

وقد امر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بان يوفوا بعهودهم ومواثيقهم ولا ينقضونها ما لم يخل بها الذين عاهدوهم من المشركين قال تعالى: **إِلَّا الَّذِينَ ءَعٰهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ءَأَحَدًا ءَأَتَمُّوا إِلَيْهِمْ ءَعَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ مُخَبِّرُ الْمُتَّقِينَ** ﴿١٠٣﴾ قال الرازي: "واعلم انه تعالى وصفهم بأمرين الأول قوله: "ثم لم ينقضوهم" والثاني قوله: "ولم يظاهروا عليكم أحدا" والظاهر أن يكون المقصود من الأول أن يقدموا على المحاربة ومن الثاني أن يهيجوا أقواما آخرين وينصرهم ويرغبوهم في الحرب"¹⁰⁴ وقال تعالى: "فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين"¹⁰⁵ وهذه إشارة إلى الوفاء بالعهود للكافرين ما لم يسبقوا إلى نقضه ولا ريب في أن الإمساك عن ترويح الشائعات وممارسة الدعاية السلبية بين الناس من الفضائل التي نبهنا إليها الإسلام وامرنا أن نتحلى بها حتى مع أعداءنا ما لم يبادؤنا هم بالعداوة لسانا أو يدا.

وقد انزل الله سبحانه وتعالى في سورة النساء ما يقرب من عشرة آيات يبرء فيها يهوديا اتهمه أحد الذين يظهرون الإسلام ورماه بخطيئته بهتاناً وزورا وظلما وعدوانا، قال تعالى "إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما. واستغفر الله إن الله كان عفورا رحيفا. ولا تجادل عن الذين يجتانون أنفسهم إن الله لا يحب كل خوانا أثيما. يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبتغون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا. ها أنتم جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا. ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيفا. ومن يكسب إثما فإنما يكسبه على نفسه وكان الله عليما حكيما ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرمي به بريئا فقد احتمل بهتاناً مبينا. ولولا فضل الله عليك ورحمته لمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما"¹⁰⁶.

وسبب نزول هذه الآيات عند جمهور المسلمين حادثة رواها الترمذي وحاصلها أن اخوه ثلاث يقال لهم بشر وبشير ومبشر أبناء أبيرق وقيل أبناء طعمة بن ابيرق وقيل إنما كان احدها يكنى أبا طعمة وهم من بني ظفر من أهل المدينة، وكان بشير شرهم وكان منافقا يهجو المسلمين بشعر يشيعه وينسبه لغيره وكان هؤلاء الإخوة في فاقة وكانوا جيرة لرفاعة بن زيد وكانت غير قد أقبلت من الشام بدرمك - وهو دقيق الحوار أي السميد فابتاع منها رفاعة بن زيد جملا من درمك لطعامه، وكان أهل المدينة يأكلون دقيق الشعير فاذا جاء الدرمل ابتاع منه سيد المتزل شيئا لطعامه فجعل الدرمل في مشربة له وفيها سلاح فعدي بن ابيرق عليه فنقبوا مشربته وسرقوا الدقيق والسلاح، فلما اصبح رفاعة ووجد مشربته قد سرقت أخرج ابن أخيه قتادة بن النعمان بذلك فجعل يتحسس فأنبى بان بني ابيرق استوقدوا تلك الليلة نارا ولعله على بعض طعام رفاعة، فلما افتضح بنوا ابيرق طرحوا المسروق في دار أبي خليل الأنصاري وقيل في دار يهودي اسمه زيد بن السمين وقيل لبيد بن سهل وجاء بعض بني ظفر إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فاشتكوا إليه أن رفاعة واخيه اتهما بالسرقة أهل بيت إيمان وصلاح فرميتهم بالسرقة على غير بينة "وأشاعوا في الناس أن المسروق في دار أبي خليل الأنصاري أو دار اليهودي فما لبث أن نزلت هذه الآيات واطلع الله رسوله على حلية الأمر، معجزة له، حتى لا يطمع احد أن يروج على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- باطلا... وقد جاء في كتاب أسباب النزول للواحدي وفي بعض روايات الطبري سوق للقصة مخالفة لما ذكرته: وان بني ظفر سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجادل عن أصحابهم

كفي لا يفتضحوا ويبرأ اليهودي وان رسول الله صلى الله عليه وسلم - هم بذلك¹⁰⁷ قال الرازي "قال العلماء هذا يدل على أن طعمة وقومه كانوا منافقين والا لما طلبوا من الرسول - صلى الله عليه وسلم - نصره الباطل في الحاق السرقة باليهودي على سبيل الخرص والبهتان ومما يؤكد ذلك قوله تعالى: **وَدَّتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكَتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**

108. 

... واعلم أن في الآية تهديد شديد وذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما مال طبعه قليلا إلى جانب طعمة، وكان في علم الله أن طعمة كان فاسقا فالله تعالى عاتب رسوله على ذلك القدر من إعانة المذنب فكيف حال من يعلم من الظالم كونه ظالم ثم يعينه على ذلك الظلم بل يحمله عليه ويرغبه فيه أشد الترغيب¹⁰⁹ وقوله "بيتون" قال الزمخشري: "يدبرون ويوزرون وأصله أن يكون بالليل "ما لا يرضاه من القول" وهو تدبير طعمة أن يرمي بالدرع في دار زيد ليسرق دونه ويحلف ببراءته¹¹⁰ وقوله تعالى "ها أنتم جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة" قال الرازي "هذا الخطاب مع قوم مؤمنين كانوا عن طعمة وعن قومه بسبب أنهم كانوا في الظاهر من المسلمين"¹¹¹ وقوله تعالى "ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيمًا" عمل السوء مع الناس، وهو الاعتداء على حقوقهم ومعنى "يرم به بريئا" ينسبه عليه ويحتاج لترويح ذلك فكأنه يتزع ذلك الإثم من نفسه ويرمي به البريء والبهتان الكذب الفاحش وجعل الرمي بالخطيئة والإثم مرتبة في كونه إثما مبينا لأن رمي البريء بالجريمة في ذاته كبيرة لما فيه من الاعتداء على حق الغير ودل على عظم هذا البهتان بقوله "احتمل" تمثيلا لحال فاعله بحال عناء الحامل ثقلا "والمبين" أي إثما ظاهرا لا شبهة فيه¹¹²

ويتضح من سياق الآية والروايات التي رويت سببا لتروها وما قاله قدامى المفسرين أن الله سبحانه وتعالى "وفي الوقت الذي كان فيه اليهود ينشرون الأكاذيب ويؤلبون المشركين ويشجعون المنافقين ويرسمون ولهم الطريق، ويطلقون الإشاعات، ويضللون العقول، ويطنعون في القيادة النبوية ويشككون في الوحي والرسالة، ويحاولون تمزيق المجتمع الإسلامي من الداخل، وفي الوقت الذي كانوا يؤلبون عليه خصومه ليهاجموه في الوحي والرسالة، والإسلام ناشئ في المدينة، ورواسب الجاهلية ما يزال أثرها في النفوس ووشائج القربى والمصلحة بين المسلمين وبعض المشركين والمنافقين واليهود أنفسهم تمثل خطرا على تماسك الصف المسلم وتناسقه. في هذا الوقت الحرج، الخطر الشديد الخطورة كانت هذه الآيات كلها تنزل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لتنصف رجلا يهوديا، أتهم ظلما بسرقة، ولتدين الذين تأمروا على اتهامه، وهم بيت من بيوت الأنصار في المدينة - والأنصار يومئذ هم عدة الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وجنده في مقاومة هذا الكيد الناصب من حوله ومن حول الرسالة والدين والعقيدة الجديدة. ثم يستطرد سيد قطب رحمة الله عليه قائلا "أي مستوى هذا للنظافة والعدالة والتسامي ثم أي كلام يمكن أن يرتفع ليصف هنا القمة السامقة؟ وكل كلام، وكل تعليق، وكل تعقيب، يتهاوى دون هذه القمة السامقة، التي لا يبلغها البشر وحدهم إلا أن يقادوا بمنهج الله إلى هذا الأفق العلوي الكريم الوضي"¹¹³ وإذا كان هذا حال الإسلام مع اليهود وهم أشد الناس كيدا له وتأليباً عليه وعلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأكثر الناس ترويجا للشائعات المسمومة والدعايات المغرضة ضد الإسلام وأهله فكيف يكون حاله مع غيره من الأعداء المسلمين المودعين الملتزمين بعهودهم لا شك أن الأمر سيكون أو كد. ويتبين لنا أيضا أن نضافه المسلم وعدالته كفيلتان بأن يجعله يتورع عن رمي المسلمين من أعدائه وإشاعة قالة السوء عنهم حتى وإن فعلوا هم ذلك إلا وقت الحرب وعليه فإننا نستأنس بما مضى من آيات ونصوص وقول المفسرين لتؤكد أنه لا يجوز ممارسة الدعاية ضد الأعداء، إلا أن تكون دعوة لهدي، كما لا يجوز اختلاق الشائعات وترويجها حتى ضد الأعداء وقت السلم.

ثانيا: في حالة الحرب: إن الحرب حالة استثنائية بين الناس والأصل في الحياة البشرية السلم، ولما كانت الحرب كذلك فإن لها أحكاما استثنائية، وقد يجوز فيها مالا يجوز في حالات السلم. والمتحاربان يكون هدف كل منهما القضاء على الجهة الثانية وإضعافها ومن ثم لا يدخر كلا منهما وسيلة تمكنه من الانتصار على الطرف الثاني ولعل الوسائل المستخدمة في الحرب الحديثة

الدعاية والشائعة التي تعد من افتك الأسلحة وأشدّها تأثيراً على معسكرات العدو في العصر الحديث فما موقف الإسلام من نشر الشائعة وترويجها في معسكرات العدو قبل الحرب وإثناؤها كوسيلة من وسائل الدعاية، وأداة من أدوات الحرب النفسية؟ ومن خلال تصفحنا لكتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- تبين لنا أن الإسلام يميز معاملة الأعداء في الحرب بمثل ما يعاملوننا به قال تعالى (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به، ولن صبرتم هو خيرٌ للصابرين) فالآية صريحة في إباحة أن يعمل المسلمون مثل ما يفعله الأعداء بهم من استعمال الدعاية والشائعة وكل وسيلة من شأنها أن تلحق الهزيمة بالعدو أثناء الحرب وتثيبت عزائمهم وتفرق شملهم. وإذا كان الأصل في سلوك المسلم أنه يقوم على الصدق والوضوح، إلا أن الحرب لا تحتاج إلى مثل هذه القيم الرفيعة إذا كان من شأنها أن تسبب الضرر للمسلمين، وتؤخر النصر عنهم، لذا فإنه يباح في الحرب ما لا يباح في غيرها، لا سيما إن كانت هذه الأساليب تساهم في إسراع إنهاء القتال، وحفظ الأنفس من الجانيين وقد قال -صلى الله عليه وسلم- "نصرت بالرعب مسيرة شهر"¹¹⁴ أي الخوف يقذف في قلوب الأعداء"¹¹⁵ ويقرر بذلك أن تدمير إرادة العدو القتالية يمكن أن تتحقق عن طريق إرهابه، وإيقاع الرعب في قلبه، وإخافته من عاقبة عدوانه.

وقال أيضا "الحرب خدعة"¹¹⁶ قال النوري ويعطي معناها أيضا الأمر باستعمال الحيلة مهما أمكن ولو مرة فكانت مع اختصارها كثيرة المعنى"¹¹⁷ خدعة بالإسكان أنها تخدع أهلها من وصف الفاعل باسم المصدر أو من وصف المفعول كما يقال هذا الدرهم ضرب الأمير أي مضروبه وقال الخطابي معناه أنها مرة واحدة أي إذا خدع مرة واحدة لم تقل عشرته، وقيل الحكمة في الإتيان بالتاء للدلالة على الوحدة قال الخداع إن كان المسلمون فكأنه حضهم على ذلك ولو مرة واحدة، وإن كان من الكفار فكأنه حذرهم من مكرهم ولو وقع مرة واحدة "فلا ينبغي التهاون بهم لما نشأه عنهم من المفسدة... وقال المنذري هو جمع خداع أي أن أهلها بهذه الصفة وكأنه قال أهل الحرب خدعة"¹¹⁸ "وفي الحديث التحريض على أخذ الحذر في الحرب والندب إلى خداع الكفار وإن لم يتيقظ لذلك لم يأمن أن ينعكس الأمر عليه، قال النووي واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيف أمكن إلا أن يكون فيه نقص عهد أو أمان فلا يجوز وقال ابن العربي الخداع في الحرب يقع بالتعريف وبالكمين وغير ذلك وفي الحديث إشارة إلى استعمال الرأي في الحرب بل الاحتياج إليه أوكد من الشجاعة"¹¹⁹ وكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعمل ما في وسعه في جمع المعلومات عن العدو ولا يدخر أي نوع من أنواع الحيل في سبيل الظفر.. وعليه يكون القتال أحر ما يتبعه القائد في نيل النصر والظفر فإن الحيل في الحروب وحصافة وجودة الرأي أبلغ من القتال فالرأي هو الأصل والقتال فرع عنه وعنّه يصدر"¹²⁰ وقد أجاد أبو الطيب المتنبّي في قوله:

الرأي قبل شجاعة الشجعان

هو أول وهي في المحل الثاني

فإذا هما اجتماعاً لنفس مرة

بلغت من العلياء كل مكان

ولربما طعن الفتي أقرانه

بالرأي قبل تطاعن الفرسان¹²¹

قال ابن المنير معني الحرب خدعة أي الحرب الجيدة لصاحبها الكاملة في مقصودها إنما هي المخادعة بغير خطر... وذكر الواقدي أن أول ما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- "الحر بخدعة في غزوة الخندق"¹²².

ويتضح من الحديث النبوي الشريف وأقوال العلماء فيه جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن الخداع، إلا أن يكون فيه نقص عهد، أو أمان فلا يجل. وبناء عليه يجوز التضليل والكذب في شن الحرب الدعائية ضد الأعداء؛ لأن الحرب الدعائية تمثل جزءاً من الحرب الشاملة ضد الأعداء، شريطة أن تساهم في تعجيل النصر، وكسر شوكة الأعداء، وحفظ الأنفس. وقد ندب المسلمون إلى خداع العدو في حالة حربه للمسلمين لتضليله وإيقاعه في فخ من فخاخ الخداع الحربي.

ومما يؤكد ذلك في السيرة النبوية ما ذهب إليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عقب غزوة أحد لما أشاع المشركون أنهم عازمون على استئصال شأفة المسلمين قال ابن القيم الجوزية "فسار رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والمسلمون معه حتى بلغوا حمراء الأسد، واقبل معبد بن أبي سعيد الخزاعي إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فأسلم فأمره أن يلحق بأبي سفيان فيخذه فلققه بالروحاء ولم يعلم بإسلامه فقال وما ورايك يا معبد؟ فقال محمد وأصحابه قد تحرقوا عليكم، وخرجوا في جمع لم يخرجوا في مثله وقد ندم من كان تخلف عنهم من أصحابهم، فقال ما تقول؟ قال ما أرى أن ترحل حتى يطلع أول الجيش من وراء هذه الأكمة فقال أبو سفيان والله لقد أجمعنا الكرة عليهم لنستأصلهم قال: فلا تفعل فإني لك ناصح، فرجعوا على أعقابهم إلى مكة¹²³. وقال معبدو والله لقد حملني ما رأيت أن قلت فيه آياتا من شعر قال وما قلت؟ قال قلت: كادت تهدمن الأصوات راحلتي

ذا سادت الأرض بالجراد الأبايل

تردي بأشد كرام لا تنابله

عند اللقاء ولا ميل معاذيل

فطلت عدوا أظن الأرض مائلة

لما سمعوا بريش غير مخذول

فقلت ويل ابن حرب من لقاءكم

إذا تغلمطت البطحاء بالخيال

ان نظير لأهل السبل ضاحية

لكل ذي أريه منهم ومعقول

من جيش أحمد لا وخش قنابله

وليس يوصف ما أنذرت بالقييل

فثنى ذلك أبو سفيان ومن معه¹²⁴.

وواضح أن كلام معبد بن الخزاعي قد أثمر وحقق المطلوب وخذل المشركين وألقى في قلوبهم الرعب وانصرفوا عن قتال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "روى ابن جرير الطبري عن ابن عباس قال: إن الله كذف في قلب أبي سفيان الرعب يوم أحد بعد الذي كان منه فرجع إلى مكة"¹²⁵.

وقد جاء هذا الانكسار والاندحار لجيوش المشركين بسبب ما أشاعه معبد بن معبد الخزاعي الذي كلفه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بتخذيل المشركين وتثبيطهم، عن قوة المسلمين وتحرقهم للقتال واستعدادهم للمنازلة من جديد بعزيمة أكبر وقوة أشد وبارادة أصلب، وهذا دليل على جواز خداع الكفار وقت الحرب وإشاعة الأخبار المروعة لهم وإن كان في تلك الأخبار مبالغات وزيادات، من شأنها أن تؤدي إلى تدمير الخصم والتمكين منه. ويؤيد ما ذهبنا إليه ما فعله نعيم بن مسعود الأشجعي في غزوة الأحزاب حيث قام بالتخذيل بين الأحزاب فيما بينهم وكان لفعله ذلك أثرا كبيرا على سير المعركة وقد فعل ذلك بأمر من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

قال ابن إسحاق "وأقام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه فيما وصف الله من الخوف والشدة لتظاهر عدوهم عليهم وإتيانهم إياهم من فوقهم ومن أسفل منهم وقال ثم أن نعيم بن مسعود... أتى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقال يا رسول الله، إني قد أسلمت، وإن قومي لم يعلموا بإسلامي فمرني بما شئت فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما أنت فينا رجل واحد فخذل عنا إن استطعت، فإن الحرب خدعة، ويشمل التخذيل الدعاية الموجهة ضد الكفار المحاربين -والمحاربين فقط- وإطلاق الشائعات في صفوفهم لتثبيطهم وفت عزائمهم، وقد فعل ذلك نعيم بن مسعود مُخَذَّلاً بين قادة قريش وقادة يهود حيث كذب على الطرفين فأتى نعيم بن مسعود بني قريظة وكان لهم ندبما في الجاهلية فقال يا بني قريظة، قد عرفتم ودي إياكم وخاصة

ما بيني وبينكم قالوا: صدقت لست عندنا بمتهم فقال لهم: إن قريشا وغطفان ليسوا كأنتم البلد بلدكم، فيه أموالكم وأبناؤكم لا تقدرون على أن تحولوا منه إلى غيره، وإن قريشا وغطفان قد جاءوا والحرب محمد وأصحابه وظاهرتهم عليه وبلدكم وأموالكم ونساؤهم بعيدة فليسوا كأنتم فإن رأوا هزة أصابوها وإن كان غير ذلك لحقوا ببلادهم وحلوا بينكم وبين الرجل ببلدكم، ولا طاقة لكم به إن خلا بكم فلا تقاتلوا مع القوم حتى تأخذوا منهم رهائن أشرفهم يكونون بأيديهم ثقة لكم على أن تقاتلوا معهم محمدا حتى تناجزوه فقالوا له: لقد أشرت بالرأي. ثم خرج حتى أتى قريشا فقال لأبي سفيان بن حرب ومن معه من رجال قريش: قد عرفتم ودي لكم وفراقي محمدا وأنه قد بلغني أمر قد رأيت علي حقا أن أبلغكم نصحا لكم فاكنتموا عني فقالوا: نفعل قال: تعلمون أن معشر يهود قد ندموا على ما صنعوا فيما بينهم وبين محمد وقد أرسلوا إليه: إنا قد ندمنا على ما فعلنا فهل يرضيك أن نأخذ لك من القبيلتين من قريش غطفان رجلا من أشرفهم فنعطيك فنضرب أعناقهم ثم نكون معك على من بقي منهم حتى نستأصلهم؟ فأرسل إليهم: أن نعم فإن بعثت إليكم يهود يلتمسون منكم رهنا من رجالكم فلا تدفعوا إليهم منكم رجلا واحدا. ثم خرج حتى أتى غطفان، فقال: يا معشر غطفان أنكم أصلي وعشيرتي وأحب الناس إلى ولا أراكم تتهموني، قالوا صدقت وما أنت عندنا بمتهم، قال فاكنتموا عني، قالوا: نفعل، فما أمرك؟ ثم قال لهم مثل ما قال لقريش وحذرهم ما حذرهم¹²⁶ ومن الرواية يتضح ما أوقعه نعيم بن مسعود الأشجعي من زعزعة لصفوف الأعداء وتمزيق لشملهم بسب ما أشاعه بينهم من كلام أوجد الريبة والشك بينهم فانفرط عقدهم وتشتت جمعهم وزاول بأسهم وفرج الله على المسلمين ما كانوا فيه من ضيق وشدة وكر ب بسبب ما قام به نعيم بن مسعود وأمر من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهذا أيضا من الأدلة البينة على جواز ترويح الشائعات في صفوف الأعداء وقت الحرب ومما يؤيد أيضا جواز الدعاية ضد الأعداء ترويح الشائعات بينهم أثناء الحرب ما جاء من نصوص تجيز الكذب على العدو في الحرب لأن الضرورة دعت إليه، وأكثر أحواله أخف من الحرب "ويؤكد هذه الحقيقة أن كلاما من المتحاربين يضع في حسابه عدم الثقة بأقوال خصمه يضع في حسابه أن العدو لا يترك سبيلا لمخادعته إلا سلكها، وسلاح الخداع بالأقوال أو الأفعال أحد أسلحة الحرب الفتاكة يعلمها الخبراء بفنون الحرب"¹²⁷ ومما روى البخاري في صحيحه في قصة قتل كعب بن الأشرف عن جابر رضي الله عنه يقول قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "من لكعب بن الأشرف فإنه قد أذى الله ورسوله، فقام محمد بن مسلمة فقال: يا رسول الله، أتحب أن أقتله؟ قال نعم قال فأذن أن أقول شيئا قال قل: فأتاه محمد بن مسلمة فقال إن هذا الرجل قد سألنا صدقة وإنه قد عنانا وإني قد أتيت أستسلفك قال: وأيضا والله لنلمنه. قال إنا قد ابتلعناه فلا نحب أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير شأنه قال فلم يزل يكلمه حتى استمكن منه فقتله"¹²⁸ ومما أورده ابن القيم "فانتدب له محمد بن مسلمة وعباد بن بشير وأبو نائلة والحارث بن أوس وأبو عيسى ابن جبر وأذن لهم الرسول -صلى الله عليه وسلم- أن يقولوا ما شاءوا من الكلام يخدعون به"¹²⁹ وهذا "جواز الكلام الذي يحتاج إليه في الحرب ولو لم يقصد قائله إلى حقيقته"¹³⁰.

وعن أم كلثوم بنت عقبة قالت "لم أسمع النبي -صلى الله عليه وسلم- يرخص في شيء من الكذب مما تقول الناس إلا في الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها"¹³¹ وعن أسماء بنت يزيد قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "يا أيها الناس ما يحملكم أن تتابعوا على الكذب كتتابع الفرائش على النار، الكذب كله على ابن آدم حرام إلا في ثلاث خصال رجل كذب على امرأته ليرضيها ورجل كذب في الحرب فإن الحرب خدعة ورجل كذب بين المسلمين ليصلح بينهما"¹³²

"قال النووي الظاهر إباحة حقيقة الكذب في الأمور الثلاثة لكن التعريض أولى وقال ابن العربي: الكذب في الحرب من المستثنى الجائز بالنص رفقا بالمسلمين لحاجتهم إليه وليس للعقل فيه مجال... ولو كان تحريم الكذب بالعقل ما انقلب حلالا"¹³³ قال الطبري ذهب طائفة إلى جواز الكذب يقصد الإصلاح وقالوا أن الثلاث المذكورة كالمثال، وقالوا إن الكذب المذمومة إنما هو فيما فيه مضره وليس فيه مصلحة وقال آخرون لا يجوز الكذب في شيء مطلقا وحملوا الكذب المراد على التورية والتعريض، وبالأول جزم الخطابي وبالثاني جزم المهلب والأصيلي وغيرهما قال النووي الظاهر إباحة الكذب في الأمور الثلاثة لكن التعريض أولى...

واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار، كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو مختف عنده فله أن ينفي كونه عنده ويخلف على ذلك ولا يأتى.

وقال القاضي زكريا: وضابط ما يباح من الكذب وما لا يباح أن الكلام وسيلة إلى المقصود فكل مقصود محمود إن أمكن التوصل إليه بالصدق فالكذب حرام وإن لم يكن إلا بالكذب فهو مباح إن كان المقصود مباحاً وواجباً إن كان المقصود واجباً. والحق أن الكذب حرام كله بنصوص القرآن والسنة من غير فرق بين ما كان منه مقصد محمود ولا يستثنى منه إلا ما خصه الدليل من الأمور المذكورة في الأحاديث¹³⁴.

وخلاصة القول ورغم اختلاف العلماء في إجازة الكذب في حالة الحرب أو العدول إلى التعريض فإن النصوص واضحة في إجازة الكذب في الحالات المنصوص عليها كحالة الحرب "ومن أمثلة الكذب الجائز على العدو ما لو وقع مسلم في أسره، فسأله عن مواقع المسلمين الحربية، أو عن أسلحتهم وعدتهم، فمن واجب المسلم، والحالة هذه أن يعطي العدو فرصة معرفة ما يمكنه من النكاية بالمسلمين وكيدهم بل يكتم عنه الحقيقة ويعطيه أكاذيب تضلله وتمكن المسلمين منه والخرج من الكذب في مثل هذه الموافق سذاجة وغفلة فهم في الدين". "ولكن إن استطاع أن يتخلص من الموقف المخرج عن طريق التورية والمواربة في القول، دون اللجوء إلى الكذب الصريح كان خيراً له، إلا أن تكون المصلحة الحربية للمسلمين لا تتحقق إلا بالكذب الصريح فهو الذي ينبغي اللجوء إليه، نظراً إلى المصلحة التي تترتب عليه وعدم وجود وسيلة أخرى تقوم مقامه، من الوسائل التي هي في الأصل مباحة"¹³⁵. ومن خلال ما استعرضناه يتضح لنا أنه يجوز للمسلمين في حالة الحرب استعمال الدعاية والشائعة بين صفوف العدو لتشتيته وإحداث الشروخ في معسكره للنيل منه والانتصار عليه ويجوز لهم أن يغلطوا العدو بإعطائه معلومات خاطئة حول استعداداتهم العسكرية وقدراتهم القتالية التي تزيد العدو رهبة وخوفاً.

كما يجوز للمسلمين التجسس على العدو، ومع أن الحكم العام للتجسس هو الحرمة كما في قوله تعالى: (ولا تجسسوا)، إلا أن هذا النص عام في غير الكفار المحاربين، وقد فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورد في سيرة ابن هشام أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن جحش وبعث معه ثمانية رهط من المهاجرين، وكتب له كتاباً وأمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين، فيمضي لما أمره به، ولا يستكره من أصحابه أحداً، فلما سار عبد الله بن جحش يومين فتح الكتاب فنظر فيه فإذا فيه: "إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف فترصد بما قريباً، وتعلم لنا من أخبارهم". ففي هذا دليل على جواز تجسس المسلمين على أعدائهم، فضلاً عن أن تجسس المسلمين على أعدائهم من الأمور التي لا يستغني عنها جيش المسلمين، فلا يتم تكوين جيش للحرب دون أن تكون معه جاسوسية له على عدوه، فصار وجود الجاسوسية في الجيش واجباً على الدولة من باب (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

ولذلك فإن على الدولة أن تنشئ جهازاً خاصاً يقوم بمهام التجسس على الأعداء، فيتولى مهمة إعداد الأجهزة والأشخاص أعداداً يؤهلهم للقيام بهذا العمل، ويدربهم التدريب الكافي، وعلى الدولة أن تقوم ببيت العيون من قبل الدولة من رعاياها، وما تتمكن من تجنيده من رعايا العدو المحارب، وتوفير أحدث طرق الرصد العسكري، وأجهزة استقبال البث الإذاعي والتلفزيوني واللاسلكي بشتى صنوفها، بالقدر الذي يؤمن للدولة أكبر كم ممكن من المعلومات عن العدو وجيشه وأسلحته وتخطيطه. كما أنه يجوز لهم منح معلومات خاطئة حول قدراتهم القتالية وإظهار أنفسهم بمظهر متواضع مما يعطي للعدو ثقة أكثر في نفسه والاستهانة بهم وعدم إعداد العدة اللازمة للقتال وهذا كله يوقع بالعدو في قبضتهم والتمكين منه.

الخاتمة

من خلال ما سبق يمكننا أن نصل إلى نتيجة مفادها أنه وبالرغم من أن كلا من التشريعين الوضعي والإسلامي قد كرسا حماية جنائية لحق الفرد في الشرف والاعتبار إذ نصا على تجريم (القذف، السب، الشائعة، الإهانة) كما حددا جزاء يوقع على كل من يقترفها فنظمت بذلك

إلا انه يمكن القول أن المنظومة القانونية والمحلية لم ترق بعد إلى مستوى معالجة هذه الظاهرة الخطيرة المتمثلة فيما يمكن تجريمه من الكلام والأفعال التي من شأنها أن تلحق أضرارا بالمجتمع الإنساني، وإذا كان المجتمع الدولي الذي تسيطر عليه القوى العظمى مدرك لما يقوم به من خطوات من اجل مواجهة الدعوة الإسلامية ومن ثم فهو يعبر خطاها الدعوي في معظمه خطابا دعائيا تحريزيا فان الدول العربية والإسلامية تعيش مازقا حقيقيا بسبب تبعيتها للغرب وعجزها عن مواجهة القوى العظمى المهيمنة على الهيئات الدولية من جهة و استهداف التشريعات الدولية المحرمة للعمل الدعائي رعاياها وشعوبها بالدرجة الأولى، ودون تمييز في غالب الأحيان بين الصالح والطالح والمفسد والمصلح. ومما زاد الأمر تعقيدا تورط العديد من أبناء الأمة الإسلامية باسم الإسلام في أعمال هبجت الغرب وحيثته ضد الإسلام نفسه، ابرزها أحداث 11 سبتمبر المشؤومة.

وهذا ما جعل معظم التشريعات العربية استجابة للضغوط الغربية ومن ثم جاءت متسارعة ومنتشدة في معظمها، ولا نبالغ اذا قلنا أنها خادمة لأمن غيرها اكثر ما تخدم امنها القومي والإقليمي، بدليل التشردم الذي حصل بعد أحداث 11 سبتمبر، بسبب الاصطفاف مع الغرب أو ضده في حربه المزعومة على الإرهاب. الأمر الذي أدى الى إسقاط عروش وإقامة أخرى، بحثا عن العميل المناسب للظرف الراهن، بعد أن استنفذت الزعامات العربية المستبدلة. وإذا كان المشرعون الموضوعيون مازالوا يتخبطون حول ما يمكن تجريمه من أقوال وأفعال دعائية قد يكون لها اثرها السلبي على الصالح العام فان الشريعة الإسلامية قد حسمت الأمر منذ أزيد من أربعة عشر قرنا، وبينت ما يجوز قوله وما لا يجوز قوله سواء داخل المجتمع المسلم أو تجاه الأعداء في حالتي الحرب والسلم

ومن خلال النتائج السابقة الذكر والملاحظات التي أبديناها حول التشريع الوضعي وتفاديا لتلك النقائص يمكننا اقتراح بعض الحلول والتي استنبطناها من الشريعة الإسلامية الغراء وكذلك من بعض القوانين الوضعية تحديدا القانون المصري التي سبقت القانون الجزائري إليها، إذ عكفت هذه الأخيرة على حماية الحق في الشرف والاعتبار من جرائم الدعاية مراعية تحقيق التوازن بينهما وبين ما استجد من مفاهيم والتي قد تتصادم معها، كحرية التعبير والديمقراطية ونرى أن تلك الحلول محققة للحماية الجنائية للأفراد من الاعتداء عليها بهذه الجرائم وتتلخص في ما يلي:

الإسراع في إصدار النصوص التي تحدد بدقة ووضوح جرائم الدعاية،
توضيح النصوص المنظمة لهذه الجرائم وتوضيح سياسة المشرع جيدا.

من حيث المسؤولية عن الجريمة وضع قيود على توقيع المسؤولية الشخصية الجنائية على رؤساء التحرير وإقرار مسؤولية الناشر والطابع بدلا من النشيرة ذاتها.

إعادة النظر في الجزاءات الواردة بنص م 144 مكرر 1 والتي تخص قذف رئيس الجمهورية.

مراعاة التطورات الجديدة التي عرفها العالم، وخاصة بعد ظهور ما يسمى بالدعاية والتحريض على الإرهاب وختاما نرجو أن يكون هذا البحث قد أزال ولو جزء من الغموض واللبس عن موضوع حساس فعسى أن يفيد ما توصلنا إليه من نتائج وحلول الوضع التشريعي في البلاد العربية ويحقق التنظيم الاجتماعي فيما يتعلق بحماية الحق في الشرف والاعتبار أحد أهم الحقوق من وسائل الإعلام

وما هذا العمل إلا محاولة للإشارة إلى موضوع حساس وحيوي (التكليف القانوني والشرعي للدعاية) ولا ادعي أنني أشبعت الموضوع بحثا ولكن حاولت وضع لبنة في هذا الطريق ولعل غيري يكمل من بعدي ما بدأت فان أصبت فمن الله سبحانه وتعالى وان أخطأت فمن نفسي والشيطان

الهوامش

- 1 - محمد عبد القادر حاتم: الرأي العام وتأثره بالإعلام والدعاية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993م، ص446
- 2 -- انظر، فتحي الابياري: فن الدعاية والمخطط الصهيوني، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988م، ص42، وكذا محمد منير حجاب: الدعاية السياسية وتطبيقاتها قديما و حديثا، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1998م، ص16، 15
- 3 - القانون رقم 58، لسنة 1937 المعدل، بالقانون 95 لسنة 2003
- 4 - المرسوم التشريعي رقم 148 الصادر بتاريخ 1946/06/22 المعدل والمتمم
- 5 - وهو نص المادة 295 في القانون اللبناني
- 6 - وهو نص المادة 296 من القانون اللبناني
- 7 - وهو نص المادة 297 من القانون اللبناني
- 8 - وهو نص المادة 319 من القانون اللبناني
- 9 - قانون إلحادي رقم (34) لسنة 2005م بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987 المعدل والمتمم
- 10 - قانون العقوبات رقم 111، جمادى الأولى لسنة 1389 المصادف للتاسع عشر من شهر تموز لسنة 1969م. المعدل والمتمم
- 11 - قانون رقم 06-23 المؤرخ فيديسبر 2006م، ص15 المعدل والمتمم
- 12 - أمر رقم 75-47 المؤرخ 17 جوان 1975م، ص15
- 13 - المرجع نفسه، ص15
- 14 - أمر رقم 75-47 المؤرخ 17 جوان 1975م، ص16
- 15 - المرجع السابق، ص16
- 16 - ظهير شريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نوفمبر 1962) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي
- 17 - هذا جزء من نص قاعة فقهية (الأصل في الأشياء الإباحة) والجمهور على ان الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم وعند أبي حنيفة: الأصل فيها التحريم حتى يدل الدليل على الإباحة. ويظهر أثر الخلاف في المسكوت عنه ، ويعضد الأول قوله صلى الله عليه وسلم { ما أحل الله فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينسى شيئا } أخرجه البزار والطبراني من حديث أبي الدرداء بسند حسن انظر: التلقين للقاضي عبد الوهاب (359/2)، الخرشبي على مختصر خليل (149/5)، الذخيرة للقرافي (155/1)، نشر البنود شرح مراقي السعود ص (20 - 21) وكذا غياث الأمم في التياث الظلم ص 492، الحصول في علم الأصول (97/6)، شرح المنهاج للبيضاوي (751/2)، سلاسل الذهب ص (423) وكذا ، التمهيد في أصول الفقه (27-269/4) وكذا، شرح الكوكب المنير (325/1)، و شرح مختصر الروضة (399/1)، وكذا القواعد النورانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (210).
- 18 - عثمان الخطيب: محاضرات عن النظرية العامة للجريمة في قانون العقوبات السوري، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، 1957، ص232، وكذالي حسن الشرفي: النظرية العامة للجريمة، أوان للخدمات الإعلامية، صنعاء، 1997، ص255، وكذا، علي يوسف حرب: النظرية العامة للنتيجة الإجرامية في قانون العقوبات، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1995
- 19 - يذكر الدارسون لتاريخ الدعاية أن أول تشويش إذاعي في العالم كان سنة 1934م، من الحكومة النمساوية عندما قامت بوضع صفارة على الموجة التي ترسل عليها الإذاعة الألمانية. انظر فؤاد بن حالة: الحرب الإذاعية، ترجمة انشراح الشال، دار نهر النيل، مصر، 1979، ص58، هامش 34
- 20 - الإباحة نوعين: أصلية وهي بقاء حكم الشيء على الأصل، والأصل في الأشياء والأفعال الإباحة، وطائفة: تأتي بعد حكم الحرمة، ذلك الحكم الذي يقرر بنص، انظر علي حسن الشرفي: الباعث وأثره في المسؤولية الجنائية، الزهراء للإعلام العربي القاهرة، 1986م، ص. 177 وكذا عثمان الخطيب: المرجع السابق، ص169
- 21 - ابن حجر العسقلاني: مصدر سابق، الجزء 6، ص56
- 22 - انظر علي سلطاني: الشائعة من منظور الإعلام الإسلامي، بحث غير منشور، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة 1997، ص50 وما بعدها
- 23 - ذكر الباحثون في الدعاية أن الدول الأوروبية المتصارعة خلال الحرب العالمية الثانية أصدرت قوانين تحرم الاستماع إلى إذاعات العدو، واعتبرت الاستماع خيانة، وقررت عليه عقوبات صارمة. انظر الحرب الإذاعية، مرجع سابق، ، انظر جيهان رشتي الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية، مرجع سابق، فؤاد بن حالة: الحر الإذاعية، ص58

- 24 - بن حالة فؤاد: الحرب الإذاعية، (دراسات في الإعلام الدولي)، دار الفكر العربي القاهرة، ط3، 1993م، ص57
- 25 - نادر عبد العزيز شافعي: جريمة إفشاء الأسرار عناصرها وعقوبتها، مجلة الجيش، العدد 238/ افريل 2005م
- 26 - مجلة الجيش، العدد 276، جوان 2008م
- 27 - أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية القاهرة، ط4/ 1981 م، ص 22.
- 28 - انظر :نصوص القوانين العربية، في نفس المبحث، الصفحات من 77 الى 85
- 29 - وقد نحى هذا المنحى القانونين المصري والعراقي، ولم يقررا عقوبة الإعدام، انظر قانون العقوبات المصري وقانون العقوبات العراق
- 30 - سورة التوبة الآية 120
- 31 - القرافي شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي: الفروق، دار المعرفة، بيروت، الجزء 2، ص32-33
- 32 - ابن القيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار البيان بدمشق، 1391هـ - ج3، ص147
- 33 - سليم عبد الله حجازي: مرجع سابق. ص . 35
- 34 - نفس المرجع .ص، 35 - 36 .
- 35 - نفس المرجع . ص. 37 .
- 36 - رواه البخاري و مسلم و أبو داود و الترمذي
- 37 - عبد العزيز شرف : فن التحرير الإعلامي . الهيئة المصرية للكتاب . ص . 146
- 38 - ليون تر وتسكي: تاريخ الثورة الروسية، ترجمة أكرم ديري ، الهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2/1978م ص43
- 39 - أحمد الشرباصي : موسوعة أخلاق القرآن ، دار الرائد العربي بيروت لبنان الطبعة الأولى 1981 الجزء الثالث . ص. 16.
- 40 - سورة النساء : الآية ، 94 .
- 41 - سورة الحجرات : الآيات ، من 6- 7 .
- 42 - محمد الطاهر بن عاشور : مصدر سابق . ص . 228 وقد ذكر جملة من الروايات - فلتراجع هناك
- 43 - سيد قطب : مصدر سابق . الجزء السادس والعشرين ص 3341
- 44 - سورة الإسراء : الآية ، 36.
- 45 - سيد قطب : مصدر سابق . الجزء الخامس عشر . ص . 2227
- 46 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني : مكائد يهودية عبر التاريخ : دار القلم دمشق الطبعة الخامسة 1985 . ص . 128
- 47 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني : نفس المرجع . ص . 130
- 48 - اخرجته الترمذي و حسنه الحاكم و صححه.
- 49 - اخرجته الترمذي و حسنه الحاكم و صححه
- 50 - محمد عبد العزيز الخولي : الأدب النبوي ، دار المعرفة بيروت 1982 . ص . 214
- 51 - اخرجته الشيخان و ابن داود و ابن ماجة
- 52 - محمد عبد العزيز الخولي : نفس المرجع . ص ص . 159 - 160
- 53 - سورة المائدة، الآية 49
- 54 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني : مكائد يهودية عبر التاريخ ، مرجع سابق . ص. 120
- 55 - سورة المنافقون، الآية 4
- 56 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني : نفس المرجع . ص ص . 123 - 124.
- 57 - سورة هود : الآية ، 113 .
- 58 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني : نفس المرجع . ص . 122.
- 59 - سورة ال عمران، الآية 118
- 60 - أحمد الشرباصي : مرجع سابق . ص . 91
- 61 - سورة فصلت : الآية . 26
- 62 - سورة المؤمنون : الآيات ، من 1-3
- 63 - جار الله محمود بن عمر الزمخشري : مصدر سابق . الجزء الثالث . ص. 26

- 64 - سورة الفرقان، الآية، 72
- 65 - نفس المصدر . ص 101.
- 66 - ابن جرير الطبري : التباين في تفسير القرآن دار الفكر بيروت ، بدون تاريخ ص .
- 67 -سورة القصص : الآية ، 55.
- 68 - سيد قطب : مصدر سابق الجزء العشرون . ص ص 2701-2702
- 69 - عبد الحميد محمد الهاشمي : مرجع سابق ، الجزء السابق . ص . 162
- 70 - فخر الدين الرازي : مصدر سابق . الجزء التاسع . ص . 67 .
- 71 - سورة آل عمران : الآية ، 159 .
- 72 - الزمخشري : مصدر سابق . الجزء الأول . ص . 475
- 73 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني : مكائد يهودية ، مرجع سابق . ص . 131 .
- 74 - سورة الإسراء: الآية 36
- 75 - فخر الدين الرازي: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، الجزء 20، ص 209-210
- 76 - سورة ق ، الآية 18
- 77 - رواه مسلم
- 78 - النووي: شرح صحيح مسلم، دار الفكر العربي ،بيروت لبنان، 1983، الجزء 1، ص 101
- 79 - سورة الحجرات، الآية 6
- 80 - الفخ الرازي: مصدر سابق، الجزء 2، ص 487
- 81 - القرطبي :لجامع لأحكام القرآن، المكتبة العربية القاهرة 1967، ص 186
- 82 - رواه البخاري في كتاب الأدب، باب حفظ اللسان
- 83 - رواه البخاري ف كتاب الأدب، باب حفظ اللسان
- 84 - ابن حجر العسقلاني فتح الباري، مصدر سابق، الجزء 11، ص 311
- 85 - سورة النحل الآية 105
- 86 - رواه مالك في الموطأ
- 87 - عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني: الأخلاق الإسلامية وأسسها، دار القلم ،دمشق، سوريا، ط 11979م، ص 492
- 88 - رواه ابوداود
- 89 - سورة النور الآية 19
- 90 - محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، بون تاريخ، الجزء 12، ص 184
- 91 - عبد الرحمن حبنكة الميداني: مكائد يهودية عبر التاريخ، دار القلم، دمشق سوريا، الطبعة 5، 1985م، ص 132
- 92 - صحيح سنن أبي داود: 4086.
- 93 - متفق عليه
- 94 - سنن النسائي: 3791.
- 95 - محمد بن فرج : أفضية الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي. - القاهرة : دار الكتاب المصري
- 96 - ابن تيمية: مجموع الفتاوى، مكتبة المعارف المغربية الرباط، بدون تاريخ ، الجزء 28، ص 109
- 97 - ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الجزء 2، ص 422
- 98 - ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، ويعرف بعنوان: الفراسة المرضية، شرح ومراجعته إبراهيم رمضان، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1991، ص 95
- 99 - الذهبي: الكباثر، تحقيق محيي الدين مستو، مكتبة دار التراث، الطبعة: 4، 1998م، ص 169
- 100 - عبد الرحمن حبنكة الميداني: مكائد يهودية عبر التاريخ، مرجع سابق، ص 132
- 101 - نفس المرجع . ص . 132 .

- 102 - سورة المائدة : الاية ، 8 .
- 103 - سورة التوبة، الاية 04
- 104 - الفخر الرازي التفسير الكبير ، مصدر سابق ، الجزء 15 . ص. 323
- 105 - سورة التوبة : الاية . 7
- 106 - سورة النساء : الايات ، من 105 الى 113.
- 107 - محمد الطاهر بن عاشور : تفسير التحرير و التنوير ، مصدر سابق . الجزء 4 ، . ص. 191-192 ، و انظر الزمخشري : الكشاف الجزء الاول . ص. 561 . و انظر ايضا الرازي : التفسير الكبير . الجزء 11 . ص. 23 .
- 108 - سورة آل عمران، الاية 69
- 109 - الفخر الرازي: التفسير الكبير، مرجع سابق. الجزء 11. ص. 35.
- 110 - الزمخشري: الكشاف. الجزء الأول. ص. 37.
- 111 - الفخر الرازي: المرجع السابق. 37
- 112 - محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مرجع سابق. الجزء الرابع. 196
- 113 - سيد قطب: في ظلال القرآن، مصدر سابق. الجزء الخامس. 751.
- 114 - أخرجه البخاري في كتاب التيمم.
- 115 - القسطلاني: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، دار الكتاب العربي بيروت لبنان الطبعة السابعة 1983، الجزء الأول. ص، 167
- 116 - أخرجه البخاري ومسلم
- 117 - الشوكاني: نيل الأوطار وشرح منتقى الأخبار. الجزء التاسع. ص. 101
- 118 - ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، مصدر سابق، الجزء السادس. ص. 56
- 119 - الشوكاني: نيل الأوطار، مصدر سابق. الجزء التاسع. ص. 101.
- 120 - إسماعيل إبراهيم محمد أبو شريعة: نظرية الحرب في الشريعة الإسلامية مرجع سابق. ص. 141.
- 121 - العكبري: ديوان المتنبي وشرحه الجزء الثاني. ص. 393.
- 122 - ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. مصدر سابق. ص. 56 وانظر الشوكاني نيل الأوطار. مصدر سابق. ص. 101
- 123 - ابن القيم الجوزية: زاد المعاد، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص. 121.
- 124 - ابن كثير: السيرة النبوية، مصدر سابق. الجزء الرابع. ص. 59-50، انظر السهيلي الروض الأنف، مصدر سابق. ص، 174
- 125 - نفس المصدر الجزء الثالث. ص. 50.
- 126 - ابن هشام: السيرة النبوية، مصدر سابق. الجزء الثالث. ص. 265 ، وانظر ابن كثير البداية والنهاية الجزء الرابع
- 127 - عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: الأخلاق الإسلامية مرجع سابق. ص. 497
- 128 - أخرجه البخاري: كتاب المغازي باب قتل كعب بن الأشرف
- 129 - ابن القيم الجوزية: زاد المعاد، مصدر سابق. الجزء الثاني. ص. 102.
- 130 - ابن حجر العسقلاني: فتح الباري، مصدر سابق. الجزء السابع. ص. 340.
- 131 - . أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود
- 132 - أخرجه الترمذي
- 133 - نفس المصدر الجزء السادس. 159
- 134 - الشوكاني نيل الأوطار، مرجع سابق. ص. 123-124
- 135 - عبد الرحمن حسن حبنكة: مرجع سابق. ص. 496-497.